دراسات
في الاقتصاد والتجارة

المجلد الحادي عشر العدد الأول ١٩٧٥

في هذا العدد

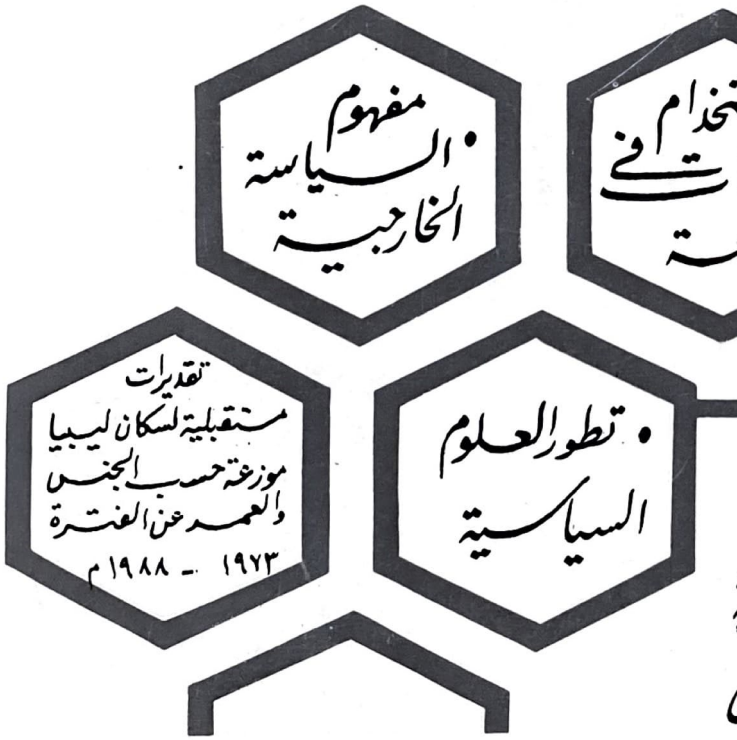

مجلة نصف سنوية

تصدرها ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية
كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة قاريونس
بنغازي

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

قسم الاشتراكات

مجلة دراسات فى الاقتصاد والتجارة

ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية

كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة قاريونس / بنغازى

في هذا العدد

مجلة نصف سنوية

تصدرها ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية

كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة قاريونس

بنغازى

قسيمة اشتراك فى مجلة « دراسات فى الاقتصـــاد والتجارة »، نرجو التفضل باكمال هذه البيانات واعادة هذه القسيمة مرفقة بقيمة الاشتراك « حوالة بريدية او مصرفية » ٠

علما بان الاشتراك لسنوى دينار ليبى واحد بالاضافة الى مصاريف البريد٠

الاسم : .....

العنوان بالكامل : .....

الرغبـــة فى الاشـــتراك عن : ..... ١٩ ..... ١٩ ..... ١٩

..... قيمة الاشتراك ..... :

كلية الاقتصاد والتجارة

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

المجلد الحادي عشر العدد الأول ١٩٧٥

في هذا العدد

مجلة نصف سنوية
تصدرها ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية
كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة قاريونس
بنغازي

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية تصدرها ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة قاريونس ، بنغازى ، ولا تعبر الآراء التى تنشر فى هذه المجلة الا عن رأى اصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير او جامعة قاريونس ٠

هيئة التحرير

رئيس التحرير

خليفة على ضو

دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة

المحررون

● **محمد محمود المكى**
زمالة مجمع المحاسبين والمراجعين القانونيين بانجلترا وويلز

● **ميلود جمعه الحاسيه**
دكتوراه فى الاقتصاد

● **محمد المبروك بوقعيقيص**
ماجستير فى الاحصاء

● **محمود محمد المنصورى**
ماجستير فى ادارة الاعمال

أمينة التحرير

نفيسة محمد الهمالى
بكالوريوس فى ادارة الاعمال

جميع المراسلات بما فى ذلك الكتب والدوريات ومواد التحرير ترسل الى رئيس التحرير ، دراسات فى الاقتصاد والتجارة ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس ، بنغازى ٠ ج٠ ع٠ ل٠ ش٠ ١ ٠

الاشـــتراكات :

عن كل سنة دينار ليبى واحد أو ٣ر٣٠ دولار ٠

ثمن النســـخة الواحدة ٥٥٠ درهما ٠

ترسل طلبات الاشـــتراك الى رئيس التحرير (دراســات فى الاقتصاد والتجارة) كليــة الاقتصـــاد والتجــارة ، جامعــة قاريونس ، بنغــازى ، ليبيـــا ٠

حقوق الطبع محفوظة لادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية ٠

المحتـــويات

صفحة

● المقدمـــــة

● المقـــالات

استخدام العينات فى المراجعة ٩
د٠ خليفة على ضـــو

مفهوم السياسة الخارجية ١٩
دراسة العوامل المؤثرة أو المحددة للسياسة الخارجية
د٠ على محمد شمبش

تطور العلوم السياسية ٤٧
د٠ ريمون حبيبى
د٠ عبد الفتاح اسماعيل
د٠ على محمد شمبش

● الملخصـــــات

تقديرات مستقبلية لسكان ليبيا موزعة حسب الجنس ٨١
والعمر عن الفترة ٧٣ ـ ٨٨
د٠ فينكاتا تشاريا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يسر ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية فى كلية الاقتصاد والتجارة ان تساهم فى بناء وطننا الحبيب عن طريق نشر مجلة دراسات فى الاقتصاد والتجارة ٠

وتهدف هذه المجلة الى نشر النظريات والدراسات الحديثة فى العلوم التجارية والسلوكية ، كما تهدف الى دراسة المشكلات العملية التى تواجه المشروعات الاقتصادية والتجارية فى وطننا العربى ٠ ونحن نرحب بانتاج القراء وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث فى هذه المجلة ، آملين أن تكون همزة وصل بين المهتمين بالشئون الاقتصادية والتجارية فى الوطن العربى ٠

رئيس التحرير

استخدام العينات في المراجعة

الدكتور /خليفة على ضو ★

تمثل القوائم المالية خلاصة العمليات التى قامت بها المنشأة خلال السنة ومن واجب المراجع أن يتأكد من أن الارقام والمعلومات المدرجة فى **هذه القوائم تعبر فعلا وبصدق عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى .**

وقد جرت عادة المراجعين قديما على مراجعة جميع عمليات المنشأة ١٠٠٪ قبل اصدارهم لشهادتهم بأن القوائم المالية تعبر بصدق عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى . غير أن نشاط المنشآت بدأ يزداد وحجم عملياتها **بدأ يتضخم بشكل كبير وأصبح من غير المعقول عمليا ولا اقتصاديا القيام بمراجعة جميع العمليات ١٠٠٪ . لهذا اضطر المراجعون الى الاكتفاء بمراجعة جزء فقط من عمليات المنشأة وأصبح هذا الاجراء أمرا ضروريا** ومعترفا به من قبل المشرفين على مهنة المحاسبة فى الدول المتقدمة . وقد صرح بذلك معهد المحاسبة الامريكى American Institute of Certified Public Accountants منذ سنة ١٩٥٠ حيث قال : « فى كثير من عمليات المراجعة نجد أن مراجعة جميع المعاملات ليس فقط أمر مكلف اقتصاديا ، بل **من غير الضرورى . ويستطيع المراجع ان يكون راية بفحص السجلات ومراجعة بعض المعاملات فقط » . (٢ ، ص ٢٢) .**

وعلى ذلك فقد اصبح من حق المراجع ان يكتفى بمراجعة عينة فقط من

★ استاذ مساعد بقسم المحاسبة ، ورئيس ادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية،وأمين اللجنة الشعبية بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس . دكتور ضو يحمل شهادة ماجستير فى علم المحاسبة من جامعة الينوى ، ودكتوراه الفلسفة فى المحاسبة من جامعة ولاية لويزيانا ، الولايات المتحدة الامريكية .

عمليات المنشأة ليكون رايه فى قوائمها المالية • وطبيعة هذه العينات وانواعها هى ما تتناوله هذه المقالة •

هناك نوعان من العينات يمكن للمراجع استخدامهما • عينات شخصية وعينات احصائية ، بيد ان لكل منهما استخدام معين •

العينـــات الشـــخصية : Judgement Sampling

ويتم اختيار هـــذه العينـــات على اســـاس شـخصى دون أى اعتبار للاجراءات الاحصـــائية المتعلقة بحجم العينة ، وطريقة الاختيـار ، وتقييم النتائج •

ويصلح هذا النوع من العينات فى الحالات التى لا ينوى فيها المراجـع تعميم نتائج العينـة على المجتمع الذى يدرســـه بأسره • فمثلا اذا مـا أراد المراجع الحصول على عملية واحدة لشرح عواقب ضعف معين فى نظام المراقبة الداخلية ، يمكنه استخدام العينات الشخصية • كذلك يمكنه اســـتخدام العينات الشخصية اذا ما كان هـــدفه مجـــرد التـاكد من ان نظام المراقبـة الداخلية المرسوم من قبل الادارة مطبق فعـلا •

ويجب ان يكون استخدام هذا النوع من العينات محدودا ، لانه لا يمكن نسبة نتائج العينات الى المجتمع كله ، وهو الهـدف الاســـاسى لاستخدام العينات فى المحاسبة • غير أنه وبكل أسف كثيرا ما يساء استخدام هذا النوع من العينات فى المراجعة ، حيث يكتفى المراجع مثلا بمراجعة عمليات شـــهرين أو ثلاثة يختارهما على اساس شخصى ثم يبنى رأيه فى القوائم المالية على هـذا الاساس •

العينـــات الاحصـائية : Statistical Sampling

ويتم اختيار هذه العينات وحجمها على أسس رياضية يمكن معها شرح نتائج الاختبارات وتعميمها مع معرفة مقـدار الخطـأ المحتمل • ويتم الفحص فى هذه الحالة بطريقة منظمة كما يلى :

(١) تحديد الهدف ٠

(٢) اعداد خطة الفحص ٠

(٣) سحب العينة ٠

(٤) فحص عناصر العينة وتقييم النتائج ٠

وهناك اربعة انواع من العينات الاحصائية يمكن للمراجع استخدامها ، لتحقيق اهدافه المختلفة ، وهى :

١ ـ عينات لتقدير الخصائص : Estimation Sampling - Attributes

ويهدف هذا النوع من العينات الى تقدير نسبة خاصية ما فى المجتمع محل الدراسة ٠ فمثلا قد يريد المراجع ان يعرف نسبة الخطأ فى توقيع مستندات الدفع وذلك لتقييم نظام المراقبة الداخلية ٠ فعليه فى هذه الحالة **أن يحدد المجتمع (مستندات الدفع) ويحدد الخطأ ويسحب عينة عشوائية** بطريقة علمية ثم يحسب نسبة الخطأ فى هذه العينة ٠ واذا ما استخدم **الطريقة الاحصائية فانه يستطيع ان يقدر نسبة الخطأ فى توقيع مستندات الدفع على اساس النسبة التى وجدها فى العينة التى درسها ٠**

٢ ـ عينات لتقدير القيمة : Value Estimate Sampling

ويهدف هذا النوع من العينات الى تقدير القيمة المتوسطة لعناصر المجتمع ومجموع قيم هذه العناصر ٠ ويهدف المراجع عند استخدامه لهذا النوع من الفحص الى التأكد من صحة رصيد احد الحسابات ، كمخزون آخر **المدة مثلا ، كما هو ظاهر فى سجلات المنشأة ٠ ويكثر استخدام هذا النوع من** العينات فى عمليات المراجعة ، نظرا لان جزءا كبيرا من عمل المراجع يتكون من **محاولة التعرف على مدى صحة الارصدة المبينة فى السجلات والقوائم المالية المعدة من قبل الادارة ٠**

٣ ـ عينات لتقرير القبول من عدمه : Acceptance Sampling

فى بعض الاحيان يكون الهدف هو مراقبة الجـودة : هل الانتاج ككل جيد ويمكن قبوله ، أم يجب رفضه · فى هذه الحالة يمكن استخدام عينات القبول لتقرير مـا اذا كان يجب قبول المجتمع ككل أم رفضه · هذا النـــوع من العينات ذو فائدة كبيرة للمراجع لتقرير مدى صـــلاحية نظـام المراقبة الداخلية ومدى اعتماد المراجع عليه ·

٤ ـ عينـــات الاكتشـــاف : Discovery Sampling

قد يتطلب الامر فى بعض الاحيان تقرير ما اذا كان من الضرورى توسيع نطاق الفحص · والهدف الرئيسى فى هذه الحالة هو اكتشـــاف خصـــائص معينة فى المجتمع محل الدراسة بأقل عينات مع أعلى تأكيد بضرورة اكتشاف هذه الخصائص فى العينة ان كانت موجودة فعلا فى المجتمع ·

ويستخدم هذا الاسـلوب لاكتشاف احدى الخصـائص المطلوب البحث عنها على الاقل اذا ما كانت هذه الخصائص توجد فى المجتمع بنسـبة معينة أو أعلى ·

فمثلا ، قد يريد المراجع أن يتأكد من انه ليس أكثر من ٢٪ من مستندات الدفع للمنشأة محل المراجعة تحتوى على خطأ بمقدار ١٠ دينارات أو أكثر · ويهدف اسلوب عينات الاكتشـاف الى اعطاء درجة التأكد المطلوبة للمراجع بأنه سوف يرى فى العينة التى يسحبها على الاقل مستند دفع واحد به خطأ ، وذلك اذا ما كانت نسبة الخطأ فى مستندات الدفع لا تقل عن ٢٪(٥،ص٢٦)·

لاحظ ان الانواع الاربعة للعينات السابق ذكرها تتطلب ان تكون العينة ممثلة للمجتمع المأخوذة منه Representative · ويتم هذا التمثيل عادة عن طريق سحب العينات بطريقة عشوائية Random Sampling اى ان فرصـة اختيار أى عنصر من عنـاصر المجتمع فى العينـة متســاوية بالنسبة لجميع العناصر ·

لذلك فان البعض يطلق اسم العينات الممثلة Representative Sampling على الانواع الاربعة السابق ذكرها (١) ٠

وبالاضافة الى الاهداف السابق ذكرها لاستخدام العينات فى المراجعة ، اضاف الاستاذان Ijiri & Kaplan ثلاثة انواع أخرى من العينات يمكن ان يستخدمها المراجع لتحقيق بعض الاهداف الاخرى وهى (٣ ، ٤) :

١ ـ العينات الاصلاحية : Corrective Sampling

هدف هذه العينات ليس فقط تقدير نسبة العناصر التى تحتوى على خطأ ، بل ايجاد هذه العناصر وتصحيحها ٠ وعلى ذلك فان العينة المثلى هى التى تحتوى على أكبر عدد ممكن من العناصر التى بها اخطاء (٤ ، ص ٤٣) ٠

ويستطيع المراجع ، بناء على مهارته وخبرته الشخصية ، ان يأخذ عينة تحتوى على عناصر بها اخطاء أكثر من مجرد أخذ عينة عشوائية ، حتى يمكنه تصحيحها ٠ وعلى ذلك فاذا ما كانت نسبة الخطأ فى عناصر المجتمع ٢٪ ، فان عينة من ١٠٠ عنصر بها عنصران يحتويان على خطأ تعتبر عينة غير مناسبة من وجهة نظر العينات الاصلاحية ، حيث ان أى شخص بدون خبرة فى المراجعة يمكنه أن يأخذ هذه العينة ٠

وعن طريق العينات الاصلاحية يحاول المراجع أن يقلل الاخطاء الباقية فى المجتمع بعد أخذ العينة ٠ وعلى ذلك ، فانه يتوجب على المراجع أن يقسم المجتمع الى شرائح حسب نسب الخطأ ويأخذ عيناته من الشرائح ذات نسب الخطأ العالية ٠

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه العينات الاربعة وكيفية استخدامها ، راجع
Robert W. Vanasse, **Statistical Sampling for Auditing and Accounting Decisions: A Simulation** (New York: McGraw-Hill Book Co., 1968).

٢ ـ العينـــات الوقائيـــة : Protective Sampling

وهدف المراجع فى هذه الحالة تضخيم القيمة النقدية لعناصر العينة(٣، ص ٧٤) ٠ بمعنى ان المراجع يحاول ان يدخل فى العينة التى يدرسها العناصر أو الحسابات ذات الارصدة الكبيرة ٠ وهذا أمر ناتج عن طبيعة المراجع حيث انه يحاول أن يغطى نفسه قدر المستطاع ضد أى غش وتزوير فى الحسابات التى يراجعها ٠

٣ ـ العينـــات التمويهيـــة : Preventive Sampling

وهنا يهـدف المراجـع الى تقليل احتمـــال اكتشـاف خطته فى اختيار العينات من قبل موظفى المنشأة التى يقوم بمراجعتهـــا (٣ ، ص ٧٤) ٠ فنجد ان المراجع قد يقـوم باختيار عينـة معينـة من بعض العمليات لا لكى يراجعها فعلا وانما لمجـرد تمـويه موظفى المنشـــأة التى يقـوم بمراجعتها ، وليبرهن لهم ان برنامج مراجعته سيشمل جميع أوجه النشاط والحسابات فى المنشأة ٠ وعلى هذا الاساس كثيرا ما يستخدم المراجعون العينات العشوائية حتى لا يظهروا للموظفين حقيقة خطتهم . لاحظ أن هدف العينات العشوائيـة هنا يختلف عنه فى العينات الممثلة ، ففى العينات الممثلة تسـتخدم العينـات العشوائية التى يمكن رياضيا تعميم نتائج العينة على المجتمع كله مع تحديد مدى الاعتماد على النتائج reliability of the results ودقتهـــا precision ٠ أمـا فى العينـات التمويهيـة فيسـتخدم الأسـلوب العشوائى لاخفاء حقيقة العناصر المراد مراجعتها وخطة المراجعة عن موظفى المنشأة وبذلك تفوت عليهم فرصة معرفة العناصر التى ستراجع فى المستقبل٠ وبعبارة أخرى فان المراجع يريد ان يخفى فلسفته فى المراجعة عمن يراجعهم ٠

دمج اهداف استخدام العينات فى المراجعة :

ان تحقيق الاهداف الاربعة للعينات فى المراجعة (تمثيل المجتمع، الاصلاح، الوقاية ، والتمويه) لا يتطلب اختيار أربع عينات بل يمكن تحقيق هـــذه

الاهداف كلها باستخدام عينة واحدة (٣ ، ص ٧٤) .

ففى حالة عدم المام المراجع بطبيعة وخصائص العناصر التى يريد مراجعتها (كما لو كان يقوم بمراجعة هذه المنشأة لاول مرة مثلا) عليه أن يستخدم حدسه وخبرتهفى رسم حدود الاهداف الاربعة وتقدير الحجم المناسب للعينة وتغيير هذا الحجم ـ على أن يتم الاختيار عشوائيا ـ الى ان يحقق أهدافه .

غير ان الطريقة المثلى لاختيار العينات تفترض توفر بعض المعلومات لدى المراجع عن العناصر المراد فحصها ، مثل قيمة ارصدة الحسابات تحت التحصيل أو المخزون آخر المدة ، وهو أمر أقرب الى الواقع فى كثير من الاحيان . وبناء على هذه المعرفة ، يمكن تحقيق أكبر قدر من الوقاية عن طريق اختيار العناصر ذات القيمة الكبيرة ، وهذا بدوره سيساعد على تحسين تمثيل المجتمع فى العينات .

ومن الامور التى يمكن أن يلم بها المراجع مقدما تصنيف العناصر حسب امكانية وجود خطأ بها ، وعليه فان هدف الاصلاح يمكن تحقيقه عن طريق اختيار العناصر التى يكون احتمال وجود الخطأ بها كبيرا .

ومن البديهى ان يلم المراجع بالاجزاء المختلفة للمنشأة حيث تم اعداد المستندات والحسابات المختلفة ، وهذا من شأنه ان يمكنه من تحقيق أكبر تمويه ممكن عن طريق ادخال حد أدنى من العناصر والمستندات والحسابات المختلفة التى أعدت من قبل كل جهة أو قسم فى المنشأة .

وفيما يلى اجراءات اختيار العينة المثلى (اى أصغر عينة لتحقيق الاهداف الاربعة السابقة) (٣ ، ص ٧٨) :

١ ـ صمم الاختيار واختر العينة عشوائيا كما لو كان الهدف هو تمثيل المجتمع فقط ، كاختبار صحة رقم المبيعات مثلا .

٢ ـ قيم العناصر التى اختيرت فى (١) لنتأكد من أن الهدف الاصلاحى قد تحقق ، أى أن النسبة المطلوبة من العناصر فى كل شريحة من شرائح المجتمع (حسب احتمال الاخطاء فيها) قد ظهرت فى العينة · واذا ما اتضح ان بعض الشرائح لم تمثل التمثيل المطلوب فى العينة ، يجب سحب عينة أخرى عشوائية من هذه الشرائح حتى نتحقق النسبة المطلوبة من الشرائح المختلفة والتى بدورها تحقق هدف الاصلاح ·

٣ ـ قيم العناصر التى اختيرت فى (١) و (٢) لنتأكد من ان جميع الشرائح اللازم تمثيلها فى العينة لتحقيق هدف التمويه ، قد مثلت فعلا · بالنسبة للشرائح التى كان من المفروض أن تمثل ولم تمثل فى العينة ، يجب أخذ عينة عشوائية اضافية منها ·

٤ ـ قيم العناصر التى تم اختيارها فى (١) ، (٢) ، (٣) لنتأكد من ان مجموع قيمتها النقدية يسمح بتحقيق هدف الوقاية · اذا لم يكن الامر كذلك ، اختر عنصرا من خارج العينة له أكبر قيمة نقدية · انظر هل يتحقق هدف الوقاية أم لا · ثم كرر هذه العملية الى ان يتحقق هدف الوقاية ·

لاحظ ان هذه الطريقة لا غبار عليها من الناحية الاحصائية · ذلك لانها تبدأ بعينة عشوائية تمثل المجتمع محل الدراسة ويمكن بناء عليها تعميم نتائج العينة على المجتمع وبذلك يتحقق هدف التمثيل · بعد ذلك تبدأ اضافة العناصر حسب خطة معينة لتحقيق الاهداف الثلاثة الاخرى · لاحظ ان الاسلوب العشوائى ليس مهما بعد تحقيق الهدف الاول (التمثيل) ، لان تحقيق الاهداف الثلاثة الاخرى لا يقتضى تعميم نتيجة العينة على المجتمع بأسره واصدار نتائج احصائية ·

هذا ويمكن وضع هذه الاهداف الاربعة فى نموذج رياضى (برمجة غير خطية Non Linear Programming) بحيث يمكن تحقيقها جميعا بأقل حجم

ممكن للعينة (٢) ٠

استخدام العينات فى ليبيا :

مما لا شك فيه ان الوضع فى ليبيا أصبح يتطلب من المراجعين استخدام العينات ٠ فقد بدأت عمليات الكثير من شركات القطاعين العام والخاص تتشعب كما ان قوانين معظم هذه الشركات تنص على ضرورة مراجعة حساباتها بواسطة مراجعين خارجيين ٠ لذلك فان الحاجة ماسة الى أن يلم المراجعون فى ليبيا بأصول استخدام العينات فى المراجعة حتى يمكن اختصار الوقت والجهد وتخفيض تكاليف المراجعة ٠

وعلى نقابة المحاسبين أن تولى هذا الموضوع أهتمامها من ناحيتين :

١ ـ اصدار رأى أو تصريح بامكانية استخدام العينات فى المراجعة ٠

٢ ـ تنظيم دورة لتدريب المحاسبين على كيفية استخدام العينات بطريقة سليمة ٠

---

(٢) راجع :

Yuji Ijiri and Robert S. Kaplan. "A Model for Integrating Sampling Objectives in Auditing," Management Science Research Report No. 167, (Pittsburg, Pa.: Carnegie-Mellon University).

REFERENCES

1. Arkin, Herbert. **Handbook of Sampling For Auditing and Accounting.** Volume I. New York: McGraw-Hill Book Co., 1963.

2. **Audits By Certified Public Accountants - Their Nature and Significance.** New York: American Institute of Certified Public Accountants, 1950.

3. Ijiri, Yuji, and Robert S. Kaplan. "A Model for Integrating Sampling Objectives in Auditing", **Journal of Accounting Research,** Spring 1971, pp. 79-87.

4 Ijiri, Yuji, and Robert S. Kaplan. "The Four Objectives of Sampling In Auditing: Representative, Corrective, Protective, and Preventive", **Management Accounting,** December 1970, pp. 42-44.

5. Vanasse, Robert W. **Statistical Sampling for Auditing and Accounting Decisions: A Simulation.** New York: McGraw-Hill Book Co., 1968.

6. Vance, Lawrence L. "A Review of Developments in Statistical Sampling for Accounts", **The Accounting Review,** January 1960, pp. 19-28.

مفهوم السياسة الخارجية

دراسة العوامل المؤثرة او المحددة للسياسة الخارجية

الدكتور / على محمد شمبش ★

تكون مجموع السياسات الخارجية للدول ما نسميه العلاقات السياسية الدولية · وللتعرف على سياسة دولة معينة يحتم البحث العلمى والدراسة الموضوعية الاستفسار عن أو فحص العوامل التى أدت الى مثل تلك السياسة دون غيرها ، ثم التعرف على الاهداف المحددة التى تسعى الدولة الى تحقيقها فى سياستها مع الدول الاخرى أو فى المجال الدولى · وكذلك تحتم الدراسة الواقعية معرفة الادوات المتوفرة أو التى يمكن استخدامها من قبل الدولة لتنفيذ سياستها الخارجية ·

وفى هذا البحث سأتناول بالدراسة العوامل المؤثرة ، أو التى قد تقرر نوعية القرارات المختارة فى السياسة الخارجية لاى دولة من الدول · وسيلى هذا البحث بحث آخر يتناول دراسة الاهداف وتحديد أدوات السياسة الخارجية ·

لم تعد السياسة الخارجية لاى دولة من الدول بالدرجة الاولى رد فعل لدوافع أو عوامل خارجية أو نتيجة لتغيرالاوضاع الدولية ، بل لقد أصبحت تلك السياسة انعكاسا للعامل السابق (الدوافع الخارجية) بالاضافة الى

---

* تحصل الدكتور على محمد شمبش على درجة الماجستير فى الحكومات من جامعة فرجينيا. ثم تحصل بعد ذلك على درجة الدكتوراة فى العلاقات الدولية والسياسات الخارجية من جامعة أمورى بولاية جورجيا ، وهو الآن محاضر للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة قاريونس .

الاحوال والظروف الداخلية . وعلى هذا فان التغيرات فى السياسة الخارجية قد تحدث نتيجة لتغير النظام السياسى فى الدولة .

وكما يقول أحد المحللين السياسيين « من الممكن فهم السياسة الخارجية فى اطار مختلف النشاطات الحكومية وأهدافها المختارة ، وفى أطار الثقافة العامة للأمة ، والاتجاهات النفسية والتوتر العاطفى ، وفى اطار الوضع الجغرافى وعوامل أخرى » (١) .

فاذا افترضنا أن خليطا من العوامل المختلفة تصنع سياسة الدولة الخارجية ، نتج عن ذلك ان أى تغير فى أحد هذه العوامل قد يؤدى الى تغير فى مجرى السياسة الخارجية . ولهذا لا يمكن لاحد أن يزعم ان السياسة الخارجية تصنع فى معزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة .

وبالرغم من أقرار افتراض تأثير العوامل البيئية والقيادية فى السياسة الخارجية الا اننا نجد أن هناك اختلافا بين الباحثين حول مدى تأثير هذه العوامل فى السياسة الخارجية . فالبعض يرجع أحد العوامل البيئية كالوضع الجغرافى على بقية العوامل الاخرى ، ويعتبر ذلك العامل هو المقرر الفعلى ان لم يكن هو العامل الوحيد الذى يقرر السياسة الخارجية . بينما يرى البعض الآخر ان العامل الايديولوجى أو العامل القيادى هو الذى يقرر فعلا الاختيارات فى السياسة الخارجية فى أى فترة من الفترات .

وسأحاول فى هذا البحث ابراز وفحص العوامل المهمة المختلفة التى تقرر ـ أو تؤثر فى تقرير ـ السياسة الخارجية ، وسأخص التحليل والدراسة العوامل التالية : **أولا : العامل الجغرافى أو جغرافية الدولة ، ثانيا : القدرة الاقتصادية أو اقتصاد الدولة ، ثالثا ، الرأى العام** ، ثم رابعا :

---

(١) Feliks Gross, **Foreign Policy Analysis,** (New York: Philosophical Library, 1954), p. 22.

القيادة السياسية . ومن الممكن القول ان جميع هـذه العوامل البيئيـة والقيادية قد تحدد ـ أو تؤثر فى تحديد ـ نوع السياسة الخارجية للدولة . غير أ نأهمية أى عامل من تلك العوامل بالنسبة للسـياسة الخارجية لاى منها تختلف من وقت لآخر ومن قضية لأخرى وذلك بسـبب تغير الظروف وبسبب اختلاف الزمن وطبيعة القضية نفسها .

اولا : جغرافية الدولة :

لقد اعتبرت جغرافية الدولة بابعادها المتعـددة (الموقع ، المسـاحة ، التضاريس ، المناخ) أحد العوامل المهمة فى تقرير سياسة الدولة الخارجية . وتعتبر الجغرافيا السياسية أو ما يسمى بالجيوبولتكس Geopolitics موضوع دراسة مدى تأثير الجغرافيا على السـياسة الخارجية . ويفضـل البعض فى هذا الخصوص التمييز بين الجيوبولتكس (السياسة الجغرافية) والجغرافيا السياسية Political Geography . ويذكر هؤلاء ان العلم الذى يهتم بالعلاقة بين أحـوال الارض ومؤسسات الانسان السياسـية وسياسة الدول يسمى بالجغرافيا السياسية .

أما الجيوبولتكس (السياسـة الجغرافية) هى الدراسـة التى تهتم بتطبيق الجغرافيا السياسية على مشكلة فن الدولة (٢) .

ان واضع كلمة الجيوبولتكس هو العالم السويدى الجنسـية رودولف كجلين Rudolf Kjellin . ولقد أكد هذا العالم ان حيـاة وقوة الدولة تعتمد على طبيعـة أرضـها وتربتها وعدد الانهار والطرق وكمية الطعام والمواد الخام المتوفرة فيها ، كما تعتمد بنفس الدرجة على الحكومـة والاقتصـاد والشعب والثقافة . (٣) وبالرغم من هذا التأكيد فان كجلين Kjellin

---

(٢) Richard Hartshorne,"Recent Development in Political Geography, I,II." **American Political Science Review,** October & December, 1953, Vol. 29, Nos. 5 & 6, pp: 785-804; 943-966.

(٣) Norman J. Padelford and George A. Lincoln, **International Politics,** (New York: The Macmillan Company, 1954), pp. 52-53.

لم يكن مهتما بالجغرافيا البشرية ولكن اهتمامه كان منصبا على الاسس الجغرافية للدولة ومقدرتها الدولية (٤) .

ولقد أتى من الجغرافيين من اكتسب شهرة كبيرة بسبب نظرياته المتعلقة بعلم الجيوبولتكس وأولهم الفريد ماهان Alfred Mahan وهو أمريكى الجنسية ، أما ثانيهما فهو هالفورد ماكندر Halford Mackinder وهو بريطانى ، أمـا ثالثهما فهو نيكولاس سـبايكمان الامريكى Nickolas Spykman . وقد حظى الاخير بشهرة عظيمة وذلك بسبب تمكنه من تفسير القوى القدورية للسياسة الدولية المبنيـة على الجغرافيا تفسـيرا يتمشى والسياسة الامريكية . ولعل من الاهمية بمكان ان أوضح هنا الاسس التى قامت عليها آراء هؤلاء العلماء الثلاثة :

أولى هذه النظريـات هى نظريـة ماهـان والتى كان لها كبير الاثر على السياسة الامريكية ، وقد طرح ماهان نظريته هـذه فى كتابة ، أثر القـوة البحرية ، ويقول ماهان أن من يحكم البحـار يملك السيطرة على العالم . وعلى حد تعبيرة « من يملك المحيطات يملك القارة » (٥) . وقد استخلص ماهان نظريته من اعتبارات جغرافية متعددة والتى يمكن تلخيصها :

أولا : امتداد البحار والمحيطات فجميعها متصل بعضها بالبعض .

ثانيا : وجود دولة قارية كبيرة المسـاحة وهى الامبراطوريـة الروسـية وهى فى نفس الوقت وبالرغم من ضخامة مساحتها معزولة عن البحار .

ثالثا : وجود دول بحرية فى غرب أوروبا وجنوب وشرق آسيا .

رابعا : وجود جزر كثيرة وأهمها الجزر البريطانية واليابانية بالاضافة الى الولايات المتحدة والتى اعتبرها ماهان جزيرة كبيرة بذاتها .

---

(٤) المرجـع السـابق صفحـة ١٦٣ .

(٥) Feliks Gross, p. 98.

وقد رأى ماهان ان الامبراطورية الروسية هى خير مثال لقوة وضعف الدولة القارية فوضع روسيا الجغرافى مصدر قوة من جانب لانه من الصعب اخضاعها اخضاعا تاما ، ومن ناحية أخرى فهو مصدر ضعف لان فى استطاعة الدول البحرية وضع حد لتوسعها وتحركات قواتها • أما اذا نظرنا الى بريطانيا فنلاحظ انها كانت تسيطر على قواعد بحرية عديدة نظرا لوضعها الجغرافى ، وبالتالى فهى سيدة البحار • والخلاصة فى نظرية ماهان كما عرضها سنة ١٩٠٠ م • هو الاهتمام بالقوة البحرية للدولة ، والاعتماد على المنافذ البحرية • والفارق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة هو فارق يعود الى الوضع الجغرافى • غير ان الحرب اليابانية الروسية والثورة الروسية سنة ١٩٠٥ م اقنعته بأن روسيا لا تشكل خطرا على العالم • ورأى ان المانيا هى التى تكون ذلك الخطر وهذا على الرغم من عدم وقوعها على بحار مفتوحة • حيث انها تقع على بحر مغلق وهو بحر البلطيق •

أما النظرية الثانية فهى نظرية ماكندر (٦) • وقد استنتج ماكندر فى نظريته ان السيطرة على البحار هى مفتاح السيطرة على العالم ، غير ان ماكندر على عكس ماهان ، يرى فى الأمد البعيد ان الدولة البحرية تستطيع الصمود أمام كثرة العدد ووفرة الموارد الطبيعية للدول القارية • وقد تنبأ ماكندر سنة ١٩٠٤ م بان القارة الآسيوية الاوروبية (أوارسيا) ستصبح بحكم امتدادها وعدد سكانها وتقدم وسائل المواصلات فيها محور السياسة الدولية •

ومن هذه الفكرة نجد ان الاستناد الى القوة البحرية وحدها لا يكفى فى

---

(٦) انظر فى هذا الخصوص : **جغرافية العلاقات الدولية** ، تأليف الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب (الكويت : وكالة المطبوعات ـ ، من صفحة ١٥٠ الى ١٥٦) .

الامد البعيد ، ولكن لابد من الاستناد الى قوة برية كبيرة · وتصور ماكندر القارة الآسيوأوروبية مضافا اليها أفريقيا قاعدة بريـــة ضخمة واعتبرها بمثابة جزيرة عالمية World Island · أما الجزء الشمالى من هـذه القاعدة والذى يتكون من سهول أوروبا الوسطى والشرقية وسيبيريا ، فقد أطلق عليها ماكندر اصطلاح منطقة القلب · وهكذا فان نظرية ماكندر تحدد على ضوء هذه الاصطلاحات العلاقات السياسية الدولية والتى تدور حول مفهوم القوة الدولية وتقول النظرية « ان من يحكم شرق أوروبـا يتحكم فى منطقة القلب ، ومن يتحكم فى منطقة القلب يحكم الجزيرة العالميـة ومن يحكم الجزيرة العالمية يتحكم فى العالم (٧) ·

وبعد الحرب العالمية الاولى غير ماكندر نظريته وقال انه فى امكان الدول البحريـة ان تسيطر على الجزيرة العالميـة وذلك عن طريق تكوين مجتمع اطلنطى يضم الولايات المتحدة وغرب أوروبا · ولقد أثرت نظرية ماكنـدر بشكلها الاخير فى العلاقات السياسية الدولية ، وذلك بتـأثيرها فى الفكر الالمانى فى فترة ما بين الحربين العالميتين حيث استعملها النظام الهتـلرى لتبرير توسع ألمانيا فى أواسط أوروبا ، كما أثرت هـذه النظريـة فى الفكر الامريكى وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، فالحلف الاطلنطى هو عبارة عن المجتمع الاطلنطى فى مفهوم ماكندر · ويمكن القول ايضا ان انتشـار القواعد العسكرية الامريكية فى اجزاء متفرقـة من بقـاع العـالم فى الفترة الماضية هو تطبيق لتلك النظرية ·

أما النظرية الثالثة فهى نظرية سبايكمان Spykman ، وقـد ظهرت هذه النظرية خلال منتصف القرن العشرين · ولقد اعتمد سبايكمان على كتابات من سبقوه من الجغرافيين السياسيين وأوضـح أن الاهميـة الجغرافية السياسية للعالمين الجديد والقديم تتمثل فى القوة المتوفرة والتوزيع الداخلى للقوى فى كل منطقة من المنطقتين ·

---

(٧) أنظر **الجيوبوليتكا** تأليف هـ فيفيلد ، ح اتزل بيرس ترجمة يوسـف مجـلى ولويس الاسكندر القاهرة : الكرنك للنشر والطبع والتوزيع ـ صفحة ٣٤ .

والجدير بالذكر ان سبايكمان لم يتبنى أيا من الفكر السابقتين التى أتى بهما كل من ماهان وماكندر • فقد رأى سبايكمان ان السياسة الحقيقية للولايات المتحدة يجب أن تكون على أساس منع أى قوة كبرى من التسلط على الاطراف القارية لاوروبا والشرق الاوسط وجنوب آسيا والشرق الاقصى • وعلى هذا فان مضمون نظرية سبايكمان هو ان من يحكم هذه الاطراف يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم فى مصير العالم (٨) •

وقد كان سبايكمان مقتنعا كل الاقتناع أن السياسة الدولية محكومة بحقيقتين هما القوة والجغرافيا ، ونتيجة لذلك فقد لوحظ ان فكر سبايكمان يتضمن بطريقة غير مباشرة السعى لتحقيق أهداف وطنية محددة • ولقد أكد سبايكمان مكانة العامل الجغرافى كأهم العوامل المكيفة فى وضع السياسة الخارجية ، وذلك لانه العامل الاكثر دواما ، وعلى الرغم من هذا التأكيد فان سبايكمان لم يتجاهل العوامل الاخرى (٩) •

واذا اردنا التعليق على هذه النظريات التى كان لها القول الفصل فى وقت من الاوقات فى السياسة الدولية ، فاننا نلاحظ ان هذه النظريات قد استغلت من قبل الدول الكبرى فى فترة من الفترات • غير ان الاحداث الدولية أضعفت أهمية هذه النظريات • فعلى سبيل المثال لقد غير تفجير القنبلة الذرية على هيروشيما ميزان القوى الدولى تغييرا جوهريا مما أبطل الى حد بعيد النتائج التى توصلت اليها هذه النظريات فى علم الجغرافيا السياسية • كما ان بعض الوقائع الدولية والتى تدور فى اطار تلك النظريات لم تأت بما قدرته تلك النظريات • وقد علق الاستاذ أورجانسكى Organski « ان من حكم شرق أوروبا الى هذا اليوم لم يتحكم فى قلب الأرض لاوراسيا ، والذين حكموا قلب الارض لم يتحكموا فى الجزيرة العالمية (أوروبا ،

---

(٨) Norman Padelford and George Lincoln, p. 59.

(٩) Nicholas Spykman, "Geography and Foreign Policy." **American Political Science Review,** Vol. 32, (1938), p. 29.

وآسيا ، وأفريقيا) ويمكن القول أنه اذا حكمت دولة ما كل أوروبا وأفريقيا وآسيا ، فان هذا الحكم سيمهد لها حكم العالم بكل بساطة · ولكن السؤال المطروح هل هذه القدرة كانت أو ستكون نتيجة للعامل الجغرافى ؟ » (١٠) .

بغض النظر عن الاهمية السياسية أو الاستراتيجية لنظريات الجغرافيا السياسية وذلك فيما يتعلق بنظرية القوة الدولية والسلوك الدولى · فان هذه النظريات عامة تركزت حول الاتجاه الاستعمارى للدول الاوروبية الكبرى وبهذا استطيع القول ان هذه النظريات تعانى من نقص واضح فى ناحيتين :

اولا : ان هذه النظريات تستند فى تطبيقاتها الى عالم تعتمد دولة على الاسلحة التقليدية (١١) وعلى هذا يصعب تطبيق هذه النظريات فى الوقت الحاضر الذى يتسم بالتطور السريع فى التقنية العسكرية وخاصة فى مجال التسلح الجوى والذرى ·

ثانيا : ان اهتمام هذه النظريات كان منصبا على السلوك الخارجى للدول الكبرى · وذلك لأن هذه النظريات وأمثالها تعتبر الدول الصغرى تابعة فقط للدول الكبرى ، وتصرفات الدول الصغرى فى المجال الدولى تدور حول طلب الحماية الدولية والتى توفرها لها الدول الكبرى (١٢) ·

ونخلص من ذلك ان ما يعيب نظريات الجغرافيا السياسية هو عدم امكانية تطبيقها بصفة عامة لتفسير السلوك السياسى الخارجى أو

(١٠) A. F. Organski, **World Politics,** (New York: Alfred A. Knope, 1968, Second edition), p. 126.

(١١) . Kurt London, **The Making of Foreign Policy,** (New York: J.B. Lippincott Company, 1965), p. 28.

(١٢) **Introduction to International Politics: A Theoretical Overview,** (Chicago: Markham Publishing Company, 1971), p. 141.

السياسة الخارجية للدول الصغرى . وحتى اذا أمكن استغلال هذه النظريات لتفسير العلاقات الدولية فان الوضع الجغرافى لن يكون العامل الوحيد أو الاهم فى تحديد مثل تلك العلاقات فى الوقت الحاضر ولعل دراسة جوانب أخرى من جغرافية الدول توضح مدى أهمية الجغرافيا ككل فى تحديد سياسة الدولة الخارجية ، ومن هذه الابعاد المساحة والتضاريس والمناخ .

المساحة : لقد لوحظ أن لحجم الدولة أثر هام على قوة الدولة :

فقد يكون للمساحة تأثير على الدور الذى تلعبه الدولة فى المجال الدولى . كما ان اتساع رقعة الدولة قد تتيح الفرصة لها بتوفير الاراضى الضرورية للتوسع فى المشاريع الزراعية . أما بالنسبة للامن الوطنى للدولة فان اتساع رقعة البلد قد يكون مصدرا للامن والخطر فى آن واحد . فمن ناحية نجد ان بسبب اتساع رقعة الدولة يصعب على الدول الاخرى احتلالها أو السيطرة عليها بسهولة ، كما ان الدولة الواسعة تستطيع توفير الامن الوطنى وذلك عن طريق الوسائل الدفاعية والهجومية المتعددة . أما من ناحية تصدى الخطر أو اعتبارها مصدر خطر يفرض على الدولة اتخاذ اجراءات أمن كثيرة مما يكلف ميزانية الدولة أموالا باهظة .

التضاريس : ان تأثير التضاريس على سياسة الدولة الخارجية يتم بطريق مباشر وغير مباشر . أما بالنسبة للتأثير المباشر فاعنى به أثر نوعية التضاريس على عملية الاتصال الدولى فى وقت السلم والحرب أما التأثير غير المباشر فيأتى عن طريق تأثير نوعية هذه التضاريس على موارد الدولة وبالتالى على الحياة الاقتصادية العامة للدولة . ونجد من يذكر أن أثر التضاريس على السياسة الخارجية يعتمد على نوعية الارض وطبيعتها وكذلك على ميزات تلك الارض والانهار التى بها (١٣) .

(١٣) Walter Sharp and G. Kirk, **Contemporary International Politics,** Vol. 1, (Washington, D. C.; Farrar and Rinehart, 1940), p. 52.

المنـــاخ : يؤثر المناخ كاحد ابعاد الوضع الجغرافى ، تأثيرا غير مباشر حيث أن نوعية المناخ تحدد المقـدرة الانتاجية الزراعية للدولة ، كمـــا ان للمناخ تأثير مباشر يكون أكثر وضوحا فى حالة الحرب ، حيث يكون المنـاخ عاملا يعوق تقدم القوات الغازية • وقد علق أحد الباحثين على تأثير المنـاخ فى السياسة الخارجية بقوله « انها لحقيقة ان المنـــاخ المتطـرف قـد يجعل منطقة بحالها غير مسكونة ، وقد يمنع نمو بعض المحاصيل الزراعية المهمة لحياة الافراد • وبهذا فان المناخ يؤثر فى قوة الدولة من خـــلال تأثيره على الانتاج الزراعى • وحجم السكان » (١٤) •

واذا نظرنا الى الابعاد الجغرافية سـالفة الذكر ومـدى تأثيرهـــا على السياسة الخارجية للدول والعلاقات السياسية بينها فاننا نجد أن التطور التقنى (التكنولوجى) قد ابطل أهمية هذه الابعـــاد واثرها فى الســـياسة الخارجية • فبالنسبة للمساحة مثـلا نجد أن الطائرات والمعـدات الحربيـــة الحديثة تقطع المسافات الشاسعة فى وقت قصير ، ولم تعد الاراضى الواسعة عائقا أمام تقدم القوات المهاجمة ، ويمكن القول أن اتساع الرقعة قد يكون عاملا مساعداً فى العمليات العسكرية الدفاعية والهجومية •

أما بالنسبة للتضاريس فعلى حد قول البعض « ان الحـدود الطبيعيـة مثل الانهار والجبال والصحارى قد فقدت قيمتهـــا الآستراتيجيـــة بسبب التطور فى وسائل الحرب والاتصال » (١٥) • كما ان اثر المنـــاخ بالنســبة للسياسة الخارجية لم يعد يهتم به ، وذلك لانـــه لا يعتبر عامـلا هامـا من العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية فى كل الحـالات وبالنســـبة لجميع الدول •

---

(١٤) A. F. Organski, p. 130.

(١٥) Lennex Mills and Charies Mclaughlin. **World Politics in Transition,** (New York: Henry Holt and Co., 1956), p. 166.

غـــير أن القـــول بأن التقـدم التقنى قد قلل أو أبطـل أهميـة الابعاد الجغرافية المتعددة بالنسبة للســـياسة الخارجيـــة لا يعنى بأى حـــال من الاحوال التقليل من أهمية الموقع الجغرافى بالنســـبة لســـياسة الدولـة الخارجية . حيث يؤثر موقع الدولة الجغرافى على سـياستها وعـلاقاتهـــا الخارجية واهتمامها بالقضايا الدولية .

وقد ينظر لموقع الدولة الجغرافى من الناحية الدولية أى بارتباطها بالعالم ككل أو من وجهة نظر أقليمية أى ربطها بالاقاليم المجـاورة لهـــا (١٦) . ولاشك أن الموقع الجغرافى للدولة وقربها من المناطق المهمة بالنسبة لمصالحها الوطنية يملى عليها بعض السياسات . فمثلا نجد موقف الدولة بالنســـبة للقضايا الاقليمية ، أى التى تتعلق بدول مجاورة ، أكثر وضوحا وحساسية من موقفها بالنسبة للقضايا التى تتعلق بدول فى اقاليم أو مناطق بعيـــدة ، كما ان لهذا الموقع أثر فعال على دورها فى السياسة والاقتصاد الدوليين .

غير انه وان دلت بعض الاحداث والســياسات الدولية على صـــحة ما سبق مناقشته الا ان الموقع الجغرافى ليس هو العامل الاساسى الذى يقرر سياسة الدولة الخارجية أو هو العامل الرئيسى الذى بسببه توجد سياسة خارجية كما يرى البعض (١٧) . حيث ان هناك كثير من الامثلة التى يمكن ان توضح ان الموقع الجغرافى لدولة ما لم يقرر سياستها الخارجية .

وبالعكس فانه بالرغم من ثبات الموقع الجغرافى الا أن السياسة الخارجية تتغير باستمرار .

---

(١٦) Nicholas J. Spykman, "Geography and Foreign Policy", p. 30.

(١٧) Harold and Margaret Sprout, "Environmental Factors in the Study of International Politics." **International Politics and Foroign Policy**, ed. James Kosenau (New York: The Free Press, 1969), p. 41.

ولتوضيح هذا الموضوع يمكن أن نأخذ ليبيا وسياستها الخارجية كمثل . فنظريا نستطيع القول ان موقع ليبيا كدولة من دول البحر الابيض المتوسط أو كدولة فى أفريقيا يحتم على ليبيا اتباع سياسة خارجية تتناسب مع هذا الموقع الجغرافى . ووفقا لهذا الاقتراض المسبق يمكن القول أن اهتمام ليبيا بالقضايا المتعلقة بدول البحر المتوسط أو أفريقيا سيكون أقوى وأوضح من اهتمامها بالقضايا المتعلقة بدول بعيدة ، ولكن أمثلة كثيرة من واقع السياسة الخارجية الليبية تبطل هذا الافتراض . حيث أن المهتم بالسياسة الليبية الخارجية يستطيع أن يدرك بكل سهولة الاهتمامات المتعددة لليبيا وذلك بالنسبة لقضايا عديدة تتعلق بدول مجاورة وبعيدة .

ومما سبق يمكن القول أن على الرغم من أهمية الموقع الجغرافى بالنسبة لسياسة الدولة الخارجية الا انه لم يعد المقرر الوحيد لسياسة الدولة ، وبالتالى فلا بد أن يكون هناك عوامل أخرى تؤثر وقد تقرر تلك السياسة .

الوضع الاقتصادى :

الوضع الاقتصادى للدولة أحد العوامل التى يفترض أن تؤثر تأثيرا مباشرا وقويا فى قرارات الدولة تجاه الدول الاخرى . ويمكن القول أن تأثير العامل الاقتصادى فى لسياسة الدولية زاد فاعلية بازدياد تدخل الحكومات فى الحياة الاقتصادية للشعوب . فقد أصبحت الحكومات مسئولة عن عمليات الانتاج الوطنى وعدالة التوزيع وتحقيق العمالة الكاملة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . وحيث أن العالم أصبح مترابطا اقتصاديا ، فان تغيير السياسة الاقتصادية للدولة «أ» كثيرا ما يحدث رد فعل قوى فى البلد «ب» .

ان العامل الاقتصادى يلعب دورا رئيسيا فى العلاقات الدولية لاى بلد من البلدان . فمن ناحية يمكن اعتبار القدرة الاقتصادية للدولة أداة مهمه من ادوات السياسة الخارجية حيث تستطيع الدولة عن طريق الوسائل

الاقتصادية ان تقنع ، أو تكافىء ، أو تعاقب الدول الاخرى · ومن ناحية أخرى فان القوة الاقتصادية اساسية للقوة العسكرية والتى تعتبر احدى عناصر السياسة المستقلة .

والسؤال هنا ما هو المعيار الذى نأخذه فى الاعتبار عند تقييم القدرة الاقتصادية لدولة ما مقارنة بالدول الاخرى ؟ والقدرة الاقتصادية لا تعنى بالتحديد اجمالى الموارد الاقتصادية للدولة · ومن بين العناصر الهامة التى تدخل ضمن هذا العنصر المواد الخام ورأس المال والعنصر البشرى (١٨) ·

ويمكن القول هنا ان هذه العناصر اساسية فى اقتصاد أى دولة ولكنها ليست متساوية فى الاهمية واهم من ذلك « قيمة وكمية المصادر الطبيعية للدولة ، ودرجة التصنيع والخبرة الفنية ووفرة الغذاء بها ، وذلك لان كل تلك العناصر تعتبر هامة سياسيا واستراتيجيا » (١٩) ·

ان معرفة وتحديد المعايير الاقتصادية التى تؤخذ فى الاعتبار تيسر امكانية تصنيف الدول الى دول غنية أو فقيرة · ومع هذا فان مثل هذا التصنيف لا يعنى اتباع نمط معين فى السياسة الخارجية · وبالرغم من هذا هناك افتراض يقول ان تغير الحالة الاقتصادية العامة للدولة وزدياد قدرتها الاقتصادية يؤدى الى تغير سير السياسة الخارجية · ان هذا الافتراض محل نقاش وكثير من التساؤلات · وقد قامت بعض الدراسات بتوضيح مدى تأثير العامل الاقتصادى على السياسة الخارجية للدولة والواضح ان امتلاك المواد الخام الصناعية والمنتجات الزراعية والتى تعتبر حيوية بالنسبة للدول الاخرى يعطى الدولة المالكة قوة اضافية فى المجال الدولى ، وخاصة اثناء محاولة استعمال الضغط والمساومة للحصول على ما تسعى

---

(١٨) مرجع سبق ذكره Feliks Gross, p. 103.

(١٩) مرجع سبق ذكره Kurt London, p. 29.

اليه من الدول التى تحتاج تلك المواد · والمثل الواضح والحديث هو تلك القوة السياسية التى تحصلت عليها الدول المنتجة للنفط فى المجال الدولى .

وعلى هذا فيمكن الافتراض ان الدولة أو الدول التى لديها مقدرة اقتصادية عظيمة يكون لديها تأثير خارجى أكثر من أى دولة ذات مقدرة اقتصادية محددة · غير ان المشكلة التى تبرز هنا فهى الكيفية التى تتم بها تحديد « القدرة الاقتصادية » · ولتجنب الخوض فى العديد من المعايير الاقتصادية ، يمكن اختيار مجموعة قليلة من المؤشرات الاقتصادية واتخاذها كمقاييس لتعريف قدرة الدولة الاقتصادية · ومن بين هذه المؤشرات مجموع الناتج الوطنى أو القومى ، ومتوسط دخل الفرد ، وميزان التجارة الخارجية والسيولة النقدية والعمالة ، والحالة الاقتصادية العامة ·

وقد أثبتت بعض الدراسات الحديثة عن طريق المقارنة ان المتغير الاقتصادى لا يكفى وحده لتقرير أو تغيير السياسة الخارجية للدولة · وهذا لا يعنى ان العامل الاقتصادى عديم الفائدة بالنسبة لسياسة الدولة الخارجية ، بل على النقيض من ذلك حيث ان العامل الاقتصادى يعتبر اداة هامة من الادوات التى يمكن استغلالها فى تنفيذ السياسة الخارجية ، وكثيرا ما يكون العامل الاقتصادى عاملا مساعدا فى تقرير نوعية القرارات المختارة فى تلك لسياسة ·

ثالثا : الرأى العام :

تهتم الدراسات التقليدية فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بصفة عامة بالسكان كما ونوعا ومدى أهميتهم بالنسبة لقدرة الدولة السياسية · اما الاهتمام الآن فقد أصبح يتركز على ظاهرة الرأى العام ومدى تأثير هذا الرأى العام فى السياسة الخارجية · وقد اختلفت تعريفات الرأى العام · فالبعض يذكر « ان الرأى العام يتكون من آراء مجموعة

الافراد المكونين لتجمع معين (٢٠) » بينما يرى البعض الآخر ان الرأى العام « يشير الى اتجاهات أفراد الشعب ازاء مشكلة ما فى حالة انتمائهم الى مجموعة اجتماعية واحدة » (٢١) بينما نجد ان التعريف الاول ينطبق على الرأى العام فى الدول التى بها تنظيمات مصلحية نجد ان التعريف الثانى ينطبق على الرأى العام فى أى دولة من الدول بغض النظر عن نوعية النظام السياسى أو أى شىء آخر ٠

والمهم فى أى دراسة تسعى للتعرف على أثر الرأى العام فى توجيه السياسة الداخلية أو الخارجية هو الكشف عن اتجاهات الرأى العام وتحليلها ٠ ويستطيع الباحث فى هذا الخصوص اللجوء الى نتائج سير الرأى العام ، أو الملاحظة المباشرة لتكرارية وأسباب ظاهرة معينة والتى تعبر بدورها عن اتجاهات الرأى العام فى مكان ما ٠ ومن أمثلة ذلك المظاهرات أو الاضرابات وما الى ذلك من رسائل تعبيرية عن التأييد والمعارضة لقرار أو سياسة بذاتها ٠ وهنا يجب التنبيه انه بينما اللجوء الى نتائج سير الرأى العام ميسورة ومتوفرة فى بعض من الدول فانها لاتتوفر فى كثير من الدول ٠ ومن ناحية أخرى بينما نجد ان تحليل تلك النتائج والاعتماد عليها فى تفسير اتجاهات الرأى العام ممكن على الرغم مما يكتنفه من عيوب ، نجد ان تحليل المعلومات المتوفرة من المشاهدة المباشرة لظاهرة المظاهرات مثلا غير دقيق وقد يعيبه دخول الباحث كطرف فى الموضوع ٠

وقد ظهرت محاولات عدة لدراسة الرأى العام وعلاقته باحداث وقرارات

---

(٢٠) David Truman, **The Governmental Process,** (New York: Alfred Knopf, Inc., 1951), p. 220.

(٢١) ذكر ـ هذا التعريف فى **مبادىء العلوم السياسية** للدكتورين بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ـ القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ ، الطبعة الاولى صفحة ٤١٩ ٠

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية · ومن بين هـذه المحاولات نظرية طرحها الاستاذ جبرائيل الموند Gabriel Almond والتى سماها نظرية المزاج ، ومفاد هذه النظريـة « ان الاهتمام بالسـياسة الخارجية والرعبة فى تتبع تطوراتها منخفض بصفة عامة وقابل للتقلب الملحوظ فى وقت الازمات » (٢٢) ·

ان تأثير الرأى العام فى السياسة الخارجية لا يعنى أن الرأى العـام ، أى اتجاهات مجموعة من الافـراد فى وقت من الاوقات ، يصـنع قرارات السياسة الخارجية · حيث ان الجماهير فى الحقيقة لا تصنع تلك السياسة حتى فى النظام الديمقراطى » (٢٣) · وهـذا لا يعنى انكار أو تجاهل الدور الذى قد تلعبه الجماهير فى الضغط على صانعى قرارات السياسة الخارجية بهدف تغيير أو الغاء تلك القرارات أو بعضها ·

وعند دراسة دور الرأى العام واتجاهاته فى السياسة الخارجية يأخـذ الباحث فى الاعتبار عادة نوعية الشعب والاتجاهات السياسية ومسـتواه التعليمى ، ويفحص درجة التحضر والتغـيرات الاجتماعيـة وأثـر ذلك على مستوى الوعى السياسى · ثم يحاول التعرف على دور وسـائل الاعلام من صحافة واذاعة فى توعية الرأى العـام ، وذلك بفحص درجـة اهتمـام تلك الوسائل الاعلامية بتحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية · وبعـد ذلك يحاول الباحث تحليل اتجاهات فئـات الرأى العـام المختلفة ومـدى اهتمامها بمسائل السياسة الخارجية لدولتهم بصفة خاصـة والعـلاقات الدولية بصفة عامة ·

(٢٢) Gabriel Almond, **The American People and Foreign Policy,** (New York. Praeger, 1960), p. 53.

(٢٣) Sheldon Appleton, **United States Foreign Policy,** (Boston: Little, Brown and Company, 1968), p. 275.

رابعا : دور القيـادة أو صـــانعى القرارات :

تحاول بعض الاتجاهات الحديثة فى دراسة السياسات الخارجية للدول ان تفحص وتحلل دور القيادة أو صانعى القرارات فى السياسة الخارجية . وباختلاف الباحثين يختلف التركيز على موضوع دون آخر من المواضـــيع المتعلقة بصناعة القرار أو صانعى القرار . فمن الباحثين من يفضـــل منهج التحليل النفسى للســـلوك . فيفرض بذلك ان القـرارات التى اتخـذت فى السياسة الخارجية تستند الى مجموعـة من المعايير النفســـانية لصـــانعى القرارات غير ان البعض الآخر يركز على عملية الادراك وتوفر المعلومـــات أو كيفية الحصـــول عليها . وهناك مجموعـة ثالثة من البـاحثين يرون الاعتماد على عملية المعرفة والادراك المتعلقين بصانع القرار . ومن هنـا فهم يعتمدون على تحليل البنيـــان العقـائدى أو المذهبى لصـــانعى القـرارات ويحاولون عن طريقها معرفة تفهم هؤلاء القادة لمضمون الاحـــداث الدوليـة وبدائل السياسة الموضوعية للاعتبار (٢٤) .

والجدير بالذكر انه وان اختلفت الاهتمامات من باحث لآخر الا ان محتوى وفعالية أى سياسة خارجية أو داخليـة من الممكن ان يفسر من خلال دراسة القائمين بالعمل السياسى والانواع المختلفة للسلوك (٢٥) .

وفى هذه الدراسات يفترض الباحث ان المعتقدات والاتجاهات السياسية وشخصية صانعى القرارات تمثل الثقل الاول فى عملية اتخاذ القـــرارات السياسية الداخلية والخـــارجية وعلى الرغم من قبـول هـذا الافتـــراض ومنطقتيه الا ان القليل قد قيل فيما يتعلق بالعلاقة الدقيقة بين المعتقـــدات

(٢٤) Michael J. Shapiro and G. M. Bonham. "Cognitive Process and Foreign Policy Decision-Making", International Studies Quarterly, Vol. 17, No. 2, (June 1971), p. 197.

(٢٥) James Rosenau, National Leadership and Forign Policy, (Princeton, N. J: Princeton UP, 1963), p. 3.

والاتجاهات السياسية وبين اتخاذ القرارات السياسية • ولعل من الاسباب التى جعلت كثير من البـاحثين لا يتعرضـــون لمثل هـذا الموضوع هو ان المعلومات الخاصة بالسلوك الفرد غير متوفرة بالاضافة الى ان الدراســات فى هذا المجال نادرة ، والموجود منها لا يشـــجع على الاهتمـــام بمثل هذه الابحاث المحفوفة بالمخاطر العلمية والتى قد لا يعادل المجهود فيها الاهـداف العملية التى تنشدها (٢٦) •

وفى دراسة اثر صانعى القرارات فى السـياسة الخارجية لاحـظ بعض الدارسين وجود بيئتين : الاولى هى البيئة النفسية • وهى عبارة عن انتـاج الخلفية الاجتماعية والتعليمية للفرد ، حيث ان الفـرد يكتسـب كثيرا من الخبرات ويتبنى اتجاهات وافكار قد تغـير من طريقة ادراكـه وتصـــوره للاشياء من حوله • وبهذا نجد ان الكيفية التى يدرك بها صـــانع القرارات مفهوم أمن بلاده مثلا وتصرفات الدول من حولهـــا يؤثر تأثيرا مباشرا فى تحديد موقفه ونوعية القرارات التى يتخذها • وذلك لان « صانع القـرار يقوم بدوره معتمدا على تصوره للموقف وليس على الحقيقة الموضوعية لذلك الموقف ، وفى ذلك تلعب مجموعة المعتقدات دورا كبيرا (٢٧) •

ولهذا فان معرفة الخلفية الاجتماعية والتعليمية لصـــانعى القرارات مهمة جدا ، ليس فى حد ذاتيا ولكنها لتسهيلها عملية التعرف على نوعية المفاهيم والمعتقدات المختلفة التى تأثر بها صانع القرار فى حيـــاته الماضية ويتمسك بها كقائد أو صـانع قرار • والتى تحـــدد تصوراته وادراكـــه

أمـا بالنسبة للبيئة الثانية وهى البيئـــة العلمية فتعتبر اضيق من

(٢٦) Bernard Mennis, **American Foreign Policy Officials,** (Ohio State UP, 1971), p. 14.

(٢٧) Ole R. Holsti, "The Belief System and National Images: A Case Study," **Journal of Conflict Resolution,** Vol, 6, No. 3, (1962).

البيئة النفسية والبيئة العملية هى الاطار العام ، أو الوضع الداخلى والخارجى الذى يعيش فيه صانع القرار ولدراسة والبيئة العملية لصانع القرار نأخذ فى الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التى قد تؤثر فى صناعة القرار من ناحية أو أخرى · وذلك لان صانع القرار سواء كان رجلا عظيما أو غير ذلك لا يعمل فى فراغ من صنعه ، وبيئة صانع القرار هى النظام الدولى والنواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والداخلية ، وهذه البيئة بمجموع عناصرها تحدد نشاط صانع القرار (٢٨) · فعلى ضوء تفهم صانع القرار لبيئته العلمية تحدد التفضيلات وتصدر القرارات (٢٩) ·

وبهذا يمكن القول ان العوامل البيئية المختلفة مثل جغرافية الدولة واقتصادها والرأى العام فيها تؤخذ فى الاعتبار ضمنيا عند دراسة دور صانعى القرارات فى تحديد السياسة العامة داخلية أو خارجية وذلك عن طريق معرفة الطريقة التى ادركت بها هذه العوامل البيئية من قبل صانعى القرارات ·

ومما سبق استطيع القول ان أى دراسة خاصة لصانعى القرارات وتحليل دورهم فى تحديد السياسة الخارجية للدولة قد تتفرع الى ثلاثة فروع :

أولا : دراسة الخلفية الاجتماعية والتعليمية لصانعى القرارات ·

ثانيا : دراسة ومعرفة الايديولوجيات والمعتقدات السياسية التى يفضلها ويعتنقها صانعو القرارات ·

ثالثا : دراسة مدى تأثير الخلفيات والمعتقدات على اتخاذ القرارات وذلك بمقارنة ما يعتقده واكتسبه صانع القرار بالقرارات التى صدرت عنه ، وبمعرفة مدى التوافق أو التناقض بينهما ·

---

(٢٨) William Coplin, p. 144.

(٢٩) Harold and Margaret Sprout, **The Ecological Perspective**, Princeton N. J.: Princeton UP, 1965), p. 11.

وبالرغم من هذا الاهتمام بصانعى القرارات السياسية فى العلوم السياسية بصفة عامة والسياسات الخارجية بصفة خاصة الا أن هناك من المدارس التى تجادل بعدم فائدة أو أهمية مثل تلك الدراسات ومن بين هذه المدارس المدرسة الواقعية فى دراسة العلاقات السياسية الدولية . فقد ذكر احد مؤسسى هذه المدرسة :

ان سياسة روسيا الخارجية فى القرون الثلاثة الماضية قد سيرت بواسطة أنواع مختلفة من الحكام غير ان الاهداف والادوات بقيت كما هى دون تغيير . فقد بقيت هذه الاهداف روسية تحددها المصالح الوطنية الروسية والحياة العامة فى روسيا . ولا شىء آخر . وعلى هذا فليس هناك أى دليل يجعلنا نقبل الافتراض القائل بأن اختفاء ستالين من الساحة السياسية قد غير نسبيا الاهداف المحددة أو الطرق الداخلية فى صناعة السياسة الخارجية الروسية (٣٠) .

وندرك مما سلف ان هذه المدرسة لا ترى ان اختلاف الحكام من فترة لاخرى يؤثر أساسا فى السياسة الخارجية .

وبذلك فان السمات التى تميز قائد عن آخر ليست هى المقرر الرئيسى لنوعية السياسة الخارجية التى تختارها الدولة . بل ترى هذه المدرسة ان البيئة الدولية تفرض قيودا على سياسة الدولة ، فالمصلحة الوطنية والتى تعبر عن القوة السياسية للدولة فى المجال الدولى تحدد تلك القيود وبهذا فان كل صانعى القرارات يجب ان يتصرفوا بطريقة متشابهة وذلك بالرغم من الاختلافات الشخصية أو الايديولوجية .

وقد يمكن تبرير وجهة نظر المدرسة الواقعية هذه وذلك بطرح

---

(٣٠) Hans Morgenthau and Kenneth Thompson, **Principles and Problems of International Politics**, (New York: Alfred A. Knopf, 1956), pp. 161-162.

حقيقتين ، الاولى ان معظم الكتابات حول موضوع العلاقات الدولية السياسية بصفة عامة وأغلب كتابات هذه المدرسة بصفة خاصة عالجت أو اهتمت بالسياسات الخارجية والعلاقات السياسية بين الدول الكبرى فوفقا لهذه المدرسة ان الدول الكبرى تهيمن على السياسة الدولية ، وتعتبر الدول الصغرى مخالب هذه الهيمنة ، وبذلك فان مثل هذه النظرية لا تنطبق على القرارات السياسية الخارجية للدول الصغرى أو النامية . الحقيقة الثانية : ان أغلب الكتب التى كتبت فى تحليل السياسة الخارجية تعرضت بالتحليل لسياسات الدول الغربية أو الدول المتقدمة فى العالم ولم تعر اهتماما لتحليل سياسات دول العالم الثالث .

الا ان الاهتمام بدول العالم الثالث وسياساتها الخارجية أصبحت موضوع دراسة كثير من الابحاث . ويمكن اعطاء سببين من الاسباب التى جعلت الكثير من الباحثين فى العلوم السياسية بصفة عامة والمهتمين بالعلاقات الدولية بصفة خاصة يهتمون بدول العالم الثالث التى اعتبرت فى يوم من الايام على محيط السياسة الدولية . وهذان السببان هما : السبب الاول : هو ان دول العالم الثالث أصبحت تمثل ثقلا هاما فى المجال الدولى وخاصة فى المنظمات الدولية المختلفة . ومثال ذلك الموقف أو المواقف المتعددة التى اتخذتها دول العالم الثالث فيما يتعلق بعديد من القرارات الدولية . أما السبب الثانى : فيتعلق بقادة هذه الدول أو صانعى القرارات فيها ودورهم فى اتخاذ قرارات سياسية جريئة مما دل على أن العامل القيادى هو العامل المهم الذى يقرر ويحدد نوعية القرارات السياسية محليا ودوليا .

وخلاصة القول ان معرفة العوامل التى تؤثر فى السياسة الخارجية لاى دولة من الدول وأدراك مدى أهمية أحد هذه العوامل فى تقرير تلك السياسة يؤديان الى تفهم السياسة الخارجية لتلك الدولة بصفة عامة

ومعرفة أسباب اتخاذ قرار معين بصفة خاصة . ولهذا فان على الباحث والمهتم بالعلاقات الدولية السياسية والسياسات الخارجية للدول البحث عن العوامل العديدة التى تدخل فى صناعة القرار السياسى وعدم تقبل أى سياسة أو قرار فى المجال الدولى وفقا لاهتمامات الباحث الشخصية بدون الاستفسار عن العوامل التى أدت الى اتخاذ مثل ذلك القرار . أن وزن تلك العوامل له أهمية فى معرفة رد فعل الدولة فى المجال الدولى . وامكانية التنبؤ بالسياسات أو القرارات المتوقعة من قبل كل دولة .

مراجـــــع مختـــــارة

- بطرس بطرس غالى ومحمود عيسى ، **المدخل فى علم السياسـة** القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ م .

- حليم سعيد ابـو عز الدين **سياسة لبنان الخارجية** ، بيروت ، لبنـان : دار العلم للملايين ، الطبعة الاولى ١٩٦٦ م .

- عبد المنعم عبد الوهاب ، **جغرافية العلاقات الدولية** ، الكويت :وكالـة المطبـوعات .

- رسل هـ . فيفيلد و ج اتزل بيرس ، **الجيوبوليتكا** ، ترجمة يوسف مجلى ولويس الاسكندر ، القاهرة : الكرنك للنشر والطبع والتوزيع .

- روى مكريدس **مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم** ترجمـة حسن صعب ، بيروت ، لبنان : دار الكتاب العربى ، ١٩٦٦ م .

- هربرت فشر ،**تاريخ اوروبا فى العصر الحديث** ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبـع القـاهرة : دار المعارف .

REFERENCES

Almond, Gabriel. The American People and Foreign Policy. New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1950.

Black, Joseph E. and Kenneth W. Thompson, eds. Foreign Policy in a World of Change. New York: Harper & Row Publishers, 1963.

Burgess, Philip M. Elite Images and Foreign Policy Outcomes: A Study of Norway. Ohio: Ohio State University Press, 1968.

Cohen, Bernard C. The Press and Foreign Policy. Princeton: Princeton University Press, 1963.

Coplin, William D. Introduction to International Politics: A Theoretical Overview. Chicago: Markham Publishing Company, 1971.

De Rivera, Joseph. The Psychological Dimension of Foreign Policy. Columbia, Ohio: Charles L. Merrill Publishing Company, 1968.

Deutsch, Karl. The Analysis of International Relations. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1968.

Doughorty, James E. and Robert L. Pfaltzgraff, Jr. Contending Theories of International Relations. New York: J.B. Lippincott Company, 1971.

Edwards, David. International Political Analysis. Atlanta, Georgia: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1969.

Farrell, Barry R., ed, Approaches to Comparitive and International Politics. Evanston: Northwestern University Press, 1966.

Frankel, Joseph. The Making of Foreign Policy. New York: Oxford University Press, 1963.

Friedrick, Carl C. Foreign Policy in the Making. New York: W.W. Norton and Company, Inc., 1938.

Greenstein, Fred I. Personality and Politics. Chicago: Markham Publishing Company, 1969, second edition, 1970.

Gross, Feliks. Foreign Policy Analysis. New York: Philosophical Library, 1954.

Hanrieder, Wolfram F. Comparative Foreign Policy : Theoretical Essays. New York: David McKay Company, Inc., 1971.

Holsti, K. J. International Politics: A Framework for Analysis. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice Hall, Inc., 1967.

Kelman, Herbert, ed. International Behaviour A Social-Psychological Analysis. New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1965.

London, Kurt. The Making of Foreign Policy. New York: J. B. Iippincott Company, 1965.

Organski, A. F. K. World Politics. New York: Alfred A. Knopf, Inc., 1960.

Rosenau, James. The Scientific Study of Foreign Policy. New York: The Free Press, 1971.

————, Domestic Source of Foreign Policy. New York: The Free Press, 1967.

————, ed. International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory. New York: Free Press of Glencoe, Ind., 1961.

————. National Leadership and Foreign Policy. Princeton, N. J.: Princeton University Press,1963.

————, ed. Linkage Politics. New York: The Free Press, 1969.

Rosenau, James. Vincent Davis and Maurice A. East, eds. The Analysis of International Politics. New York: The Free Press, 1972.

———. Public Opinion and Foreign Policy. New York: Random House, 1961.

Sprout,Harold and Margaret Sprout. Foundations of International Politics. Princeton, N. J.: D. Van Nostrand Company, 1962.

———. Towards A Politics of the Planet Earth. New York: D. Van Nostrand and Reinhold Company, 1971.

———. The Ecological Perspective on Human Affairs. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1965.

تطور العلوم السياسية

الدكتور ريمون نجيب حبيبى ★

الدكتور عبد الفتاح محمد اسماعيل ★★

الدكتور على محمد شمبش ★★★

ان العلوم السياسية كحقل من حقول المعرفة فى العلوم الانسانية الاجتماعية فى تطور مستمر ولعل من اسباب هذا التطور السريع والملحوظ التقدم الصناعى والتكنولوجى والعلمى فى شتى مجالات الثقافة .

ومن الاهمية بمكان استعراض هذا التطور قبل مناقشته اثر ذلك على علاقة العلوم السياسية بالعلوم الاخرى ومناهج البحث فى العلوم السياسية ثم مدى استقلاليتها كحقل تخصص . وخلال التطور مرت العلوم السياسية بأربعة مراحل كل لها مميزاتها وان تداخلت هذه المراحل مع مرور الوقت ، وهذه المراحل هى :

المرحلة الفلسفية : وهذه المرحلة بدات مع بداية ظهور الفلسفة اليونانية

★ دكتوراه فى العلاقات الدولية من جامعة منيسوتا الولايات المتحدة الامريكية استاذ مشارك بجامعة اوكلاهوما ، واستاذ مشارك وزائر بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس .

★★ دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة ، استاذ مساعد جامعة وهران ، الجزائر محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس .

★★★ دكتوراه فى العلاقات الدولية من جامعة أمورى ، محاضر للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس .

فى اثينا . وكانت السياسة انذاك غير مستقلة عن الفلسفة ، بل ان المصدر الوحيد للفكر السياسى هو الفلسفة ، وعليه اصطبغت العلوم السياسية بصفة فلسفية بحتة ، وفى هذه المرحلة كان هم الباحثين ابراز فكرة الظاهرة السياسية فلسفيا وكان سعيهم هو تطبيق النموذج الامثل للحياة السياسية فى دولة المدينة فظهرت فكرة المدينة الفاضلة ، والجمهورية والدولة المثلى وتمنوا حكم الملك الفليسوف او الملك الاله . هذا دون معالجة الواقع الانسانى انذاك .

المرحلة القانونية : تبدا هذه المرحلة بظهور الثورة الفرنسية ، وفى هذه المرحلة اتسمت دراسة العلوم السياسية بالدستورية فتركز البحث فى موضوع الدولة ، وانواع الدول والحكوماث واشكالها ومدى دستورية الحكومة او مدى استقلالية الدولة ، اى مدى مطابقة ما هو موجود للقانون . وتجاهلت العلوم السياسية فى هذه المرحلة ما هو خارج عن نطاق القانون والدستور . ومما يدل على هذا ان معيار المقارنة بين النظم السياسية المختلفة كان مدى دستوريتها او ديمقراطيتها ، لدرجة ان هذا الجزء من الدراسة كان يسمى دراسة الديمقراطيات .

وكنتيجة منطقية لهذا التطور ضاق نطاق دراسة العلوم السياسية وبالذات ما يتعلق بالنظم المقارنة فأصبح قاصرا على دراسة الدول الغربية او الدول التى تتوفر فيها نظريات الحكم الغربية كنظرية الفصل بين السلطات ونظرية الاحزاب وغير ذلك من النظريات .

المرحلة الواقعية : بدات فى اواخر القرن الماضى نتيجة لادراك مدى اهمية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الحياة السياسية ، وأن الظاهرة السياسية لم تعد دولة ودستور وانما هى فى الواقع نتيجة تفاعل بين عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية .

وادى هذا الادراك الجديد لمفهوم دراسة العلوم السياسية الى الابتعاد عن الدراسة القانونية وعدم التمسك بها تمسكا كبيرا وبمعنى اخر لم يعد اهتمام العلوم السياسية منصبا فقط على دراسة مدى دستورية نظام ما او مدى قانونية العلاقة بين دولتين فى المجال الدولى ، بل اصبح اهتمام رواد العلوم السياسية يدور حول امور واقعية اخرى ليكشف مدى فاعليتها والتثبت من مشاركتها فى بلورة الظاهرة السياسية سواء كانت تلك الظاهرة هى الدولة عامة او جزء منها او السلطة او القدرة فى اى مركز من مراكز السلطة او القدرة السياسية ، وكنتيجة لهذه النظرة الشاملة ظهرت مدارس جديدة متعددة تهتم كل منها بجانب من جوانب دراسة الظاهرة السياسية ويمكن اجمال هذه الاتجاهات فى الآتى :

أ ـ الاتجاه الفئوى

ب ـ اتجاه دراسة صانعى القرارات

جـ ـ الاتجاه البنيانى الوظيفى

د ـ الاتجاه السلوكى .

وكان لكل هذه الاتجاهات اهتماماته وتعريفاته فى دراسة الظاهرة السياسية .

المرحلة السلوكية : وتتسم هذه المرحلة بظهور الاتجاه السلوكى المشار اليه سالفا . وقد بدأت هذه المدرسة فى الظهور بشكل ملحوظ منذ الخمسينات من هذا القرن . ويعتمد هذا الاتجاه على سلوك الانسان الواقعى الذى بدوره يعتمد على علم النفس ومنهج التحليل النفسى فى دراسة السلوك السياسى للفرد .

وفى تحليلهم لهذا السلوك يأخذ العلماء السياسيون بعين الاعتبار المتغيرات التالية : ـ

١ ـ الحوافـز

٢ ـ الراى العـام

٣ ـ الظروف الاجتماعية والاقتصادية

٤ ـ المستوى التعليمى

وتبعا لظهور هذا الاتجاه ظهرت نظريات جديـدة فى العلـوم السياسيـة اساسها او مصدرها الاساسى علم النفس وعلم النفس الاجتماعـى وتحـول الاهتمام من دراسة كيفية الاقتراع وانواع الانتخابات الى دراسـة السـلوك الانتخابى للفرد والعوامل المؤ رة فى ذلك السلوك .

وسنحاول فى هذا البحـث توضيـح اثر هـذا التطـور المرحلى للعـلوم السياسية على علاقتها بالعلوم الاخرى ومناهج البحث السياسى واستقلالية العلوم السياسية كحقل من حقول الدراسة .

علاقة العلوم السياسية بالعلوم الاجتماعية الاخرى :

ترتبط العلوم السياسية ـ باعتبارهـا فروعـا للمعرفـة ـ بكثير مـن العلوم الاجتماعية الاخرى وقد تطورت هذه الرابطة بتطـور علوم السياسـة ذاتها وبالمراحل المختلفة التـى مرت بها وهى المراحـل الفلسفية والقانونيـة والواقعية والسلوكية . بل لعـل هذه المراحـل هى التى ادت الى تقسيـم العلوم التى تحتويها دراسة العلوم السياسية .

فالنظريات السياسية والافكار السياسية كانت نتيجـة المرحلة الفلسفية التى بدات بها دراسة العلوم السياسيـة ، حيث كانت العلاقـة وثيقـة بين السياسة وكل من الفلسفة والدين والاخلاق .

والنظـم السياسيـة التى تنطوى علـى دراسـة الدستـور والحكومات

المركزية والاقليمية والنظم السياسية المقارنة كانت ثمرة المرحلة القانونية ، حيث كانت العلاقة وثيقة بين علم السياسة والقانون .

اما دراسة الاحزاب والجماعات والراى العام ودور الفرد فى الحكومة فقد برزت نتيجة المرحلة الواقعية التى مرت بها علوم السياسة والتى ادت اليها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى اثرت على الحياة السياسية .

ففى هذه المرحلة كانت العلاقة وثيقة بين العلوم السياسية وكل من الاقتصاد والجغرافيا والتاريخ .

وقد كشفت المرحلة السلوكية ـ وهى المرحلة التى سعى فيها العلماء الى دراسة الاتجاه السلوكى للفرد والجماعة تجاه الحكومة ـ عن العلاقة الوثيقة بين العلوم السياسية وكل من علم النفس والاجتماع والجغرافيا .

ولم تنقطع فى كل هذه المراحل العلاقة بين العلوم السياسية والتاريخ .

وسنتناول بشىء من التفصيل دراسة العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية التى ارتبطت بها فى كل مرحلة :

١ ـ علاقة العلوم السياسية بعلم الفلسفة :

الفلسفة هى كل مجموعة من الدراسات والنظريات التى تبلغ درجة عالية من العموم وترمى الى الاهتداء الى عدد قليل من المبادىء الرئيسية يمكن ان يفسر بها نوع من المعرفة او المعرفة الانسانية كلها . وتهدف الفلسفة السياسية الى الاهتداء لبعض المبادىء التى يجب ان تكون عليها الدولة لتحقيق غاية وجودها ، كمبدأ العدالة لدى افلاطون ، ومبدأ الخير العام لدى ارسطو ، او مبدأ العصبية لدى ابن خلدون ، او مبدأ السيادة لدى بودان ، او مبدأ الحرية لدى لوك (١) .

---

(١) حسن صعب « **علم السياسة** » ، بيروت ـ دار العلم للملايين سنة ١٩٦٦ ، ص ٤٨ .

ويهتم الفيلسوف غالبا بدراسة ما يجب ان يكون ، ويسعى للاجابة على اسئلة مجردة مثل ما هو العدل ؟ وما هى الحرية ؟ وهل هناك علاقة بين القانون والاخلاق ؟ هل الدولة احسن وسيلة لتحقيق افضل معيشة للفرد ؟ متى يجب ان توجد الدولة ؟ ومتى يجب الا توجد ؟ (١) .

ولذلك ظل علم السياسة ـ وبمعنى ادق النظريات والافكار السياسية مرتبطة لفترة طويلة بالفلسفة خصوصا فى العصور القديمة . وكانت معظم افكار الفلاسفة والمفكرين سياسية . الا ان الاتجاه الحالى لدى كثير من فقهاء العلوم السياسية هو الابتعاد عن الفلسفة ، وذلك لارتياد علم السياسة مجال العلوم العملية التجريبية التى يستعان فيها بالرياضيات والاحصاء ، ولان اهتمام الفلسفة قاصر على مبادىء الدولة وغاياتها وقيمها فى حين ان مجال العلوم السياسية حاليا اكبر من ذلك بكثير . اذ اصبحت تتضمن عالم الواقع والظواهر والحركات السياسية .

ومع ذلك فليس هناك ما يحول الآن دون قيام الفلاسفة بالبحث والتعمق فى القضايا التى تمس النظريات والافكار السياسية (٢) .

٢ ـ علاقة العلوم السياسية بعلم الاخلاق :

يهتم علم الاخلاق بدراسة السلوك الانسانى فى حدود اعتباره خطأ او صوابا خيرا او شرا . وتتمثل المفاهيم الاخلاقية فى العرف والتقاليد المتبعة التى يراعيها الناس فى علاقاتهم ، مع اقتناعهم بانها خير لهم ولمجتمعهم .

وقد ارتبطت المفاهيم الاخلاقية بنشأة الدولة واصلها ـ اى بعلم

---

(١) Robert E. Murphy, **The Style and Study of Political Science 1970** Scott Foresman & Company. glenview, P. 32.

(٢) لؤى بحرى ، **مبادىء علم السياسة** مطبعة شفيق ـ بغداد ١٩٦٧ ص ٥١ ، ٥٢ .

السياسة ـ ارتباطا وثيقا ، خصوصا فى الجماعات الاولى عندما كانت التقاليد المبنية على الاخلاق تحترم وتراعى كالقانون تماما ، حتى انه لم يكن هناك فرق بين المفاهيم الاخلاقية والمفاهيم السياسية (١) .

والفلاسفة الاغريق كانوا يتصورون ان الانسان يعيش فى المجتمع لتحقيق الحياة الطيبة وكانوا يعتقدون ان تحقيق هذه الحياة لا يكون الا فى المجتمع الكبير وهو الدولة ، لان الانسان اجتماعى بطبعه . وعلى هذا الاساس قامت الدولة عند فلاسفة الاغريق لتحقيق قيم اعتبروها خيرا مطلقا (٢) .

وقد ادى تطور المجتمعات البشرية الى التمييز بين المفاهيم الاخلاقية من ناحية الخير والشر التى أصبح يسندها الرادع الاجتماعى والوازع الدينى والمفاهيم السياسية من حيث الحقوق والواجبات والتى اصبح يسندها الرادع السياسى .

ومع ذلك فان العلاقة بين السياسة والاخلاق مستمرة ووطيدة اذ ان الدولة تقوم نظريا لانها تمثل قيما اخلاقية . هى مجموع المثل العليا التى يتوخاها الفرد فالدولة تمثل العدالة والحق والانصاف بصورة مجردة . ولا يمكن ان تبرر الحكومة تصرفاتها الا على اسس اخلاقية وغالبا ما تستمر الحكومة فى تمثيل الدولة ما تعلقت بالقيم الاخلاقية التى تمثل اسمى ما فى الشعب فان لم تفعل ذلك كان مصيرها الى الانهيار (٣) .

وقد قال ارسطو ان « من الممكن ان تجد المواطن الصالح فى الدولة

---

(١) هشام آل شادى، **مقدمة فى علم السياسة**، مطبعة شفيق ـ بغداد ١٩٦٨ ص ٢٣ ، ٢٥.

(٢) محمد توفيق رمزى ، **علم السياسة أو مقدمة فى اصول الحكم** ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ـ ١٩٥٧ ، ص ٤٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٨ .

الصالحة ، والدولة السيئة لا تخلق الا مواطنين سيئين » . ولم يميز ارسطو وافلاطون بين المثل والسياسة . وكان ماكيا فيللى اول من فرق بينهما ، وفرق ايضا بين الاخلاق العامة والاخلاق الخاصة (١) .

ويقول الشاعر العربى :

انما الامم الاخلاق ما بقيت فان هم ذهبت اخلاقهم ذهبوا

فالسياسى اذا حسب هذه المدرسة هو من ائتمنه الشعب على تحقيق ارادته . فهو كغيره من الناس لا بد ان يتخذ الاخلاق سلاحا له لتحقيق امانى امته التى وضعها الشعب امانة فى عنقه (٢) .

٣ ـ علاقة العلوم السياسية بالقانون :

طالما ان السياسة هى نوع من الصراع والقانون يسعى لحل هذا الصراع فمن الممكن اعتبار الحقائق القانونية حقائق سياسية ، ويمكن بالتالى اعتبار القانون احد فروع العلوم السياسية ، اذ ان القانون هو العمود الفقرى لأى نظام سياسى (٣) .

والقانون عبارة عن مجموعة القواعد الملزمة التى تنظم سلوك الافراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض وعلاقتهم بالدولة ، ويلزمون باتباعها مع توقيع الجزاء على من يخالفها .

---

(١) A.C. Kapoor, **Princeples Of Political Science** 11 th revised edition New Dellsi, 1973, P. 29.

(٢) لزيادة البحث يرجع الى

F. Carritt, **Morals and Politics,** Oxford Unversity Press 1952.

(٣) Robert E. Murphy, op. cit p. 27,28.

وينقسم القانون الى فرعين اساسيين هما : ـ

١ ـ **القانون الخاص :** وهو ذلك الفرع من القانون الذى ينظم علاقات الافراد بعضهم ببعض كالقانون المدنى والقانون التجارى . وقد تكون الدولة طرفا فى هذه العلاقات ولكن بوصفها شخصا عاديا وليس بوصفها صاحبة السلطة .

٢ ـ **القانون العام :** وهو ذلك الفرع من القانون الذى ينظم العلاقات التى تكون الدولة طرفا فيها بوصفها السلطة .

وينقسم القانون العام بدوره الى ما يأتى : ـ

(أ) القانون الادارى : وهو الذى يختص بتنظيم المرافق العامة ، والاجهزة الادارية فى الدولة ويحدد اختصاصات وسلطات كل جهاز . ويتضمن القواعد المتعلقة بالموظفين ، والاعمال الادارية والاملاك العامة ويلحق بالقانون الادارى القانون المالى ، وهو الذى يحتوى على نظام ميزانية الدولة ، والقواعد العامة للايرادات والمصروفات .

(ب) القانون الدستورى : وهو الذى يحدد شكل الدولة والتنظيمات السياسية فيها واختصاصات كل منها ، وينظم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويبين حقوق وواجبات المواطنين . وتتضح العلاقة بين علم السياسة والقانون الدستورى من حيث ان كلا منهما يدرس نظام الدولة ونظام السلطة فيها ، ولكن كل منهما يدرسه من زاوية خاصة . وعلى ذلك فهناك اختلاف بينهما يبدو فيما يلى : ـ

ـ موضوعات علم السياسة أوسع واشمل من موضوعات القانون الدستورى . ذلك لان الاخير يختص بتحديد القواعد التى تنظم السلطة داخل الدولة ، اى يختص بجانب من جوانب السلطة ، اما علم السياسة

فيختص بدراسة وتحليل السلطة من جميع نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخلقية والنفسية (١) .

يعنى القانون الدستورى بدراسة المنظمات السياسية التى وضعت لها قواعد ، مثل السلطة التشريعية ، بينما يتناول علم السياسة بالاضافة الى ذلك دراسة الظواهر والمنظمات التى لم يرد ذكرها بالقانون والتى لم يضع لها قواعد مثل الاحزاب السياسية والرأى العام وجماعات الضغط .

اى ان القانون الدستورى يدرس النظام القانونى فى الدولة ، فى حين ان علم السياسة يدرس النظام الفعلى القائم فى الدولة ، سواء كان قريبا او بعيدا عن النظام القانونى .

خلاصة القول ان علم السياسة اوسع نطاقا من ميدان علم القانون من حيث الموضوعات ، ومن حيث نطاق الدراسة (٢) .

(ج) القانون الدولى العام : وهو مجموعة القواعد العرفية والاتفاقية التى ارتضتها الدول لحكم ما يقوم بينها من علاقات فى المجتمع الدولى . والقانون الدولى العام جزء من علم العلاقات الدولية ـ التى تشمل ايضا السياسة الدولية والمنظمات الدولية . وعلى ذلك فالقانون الدولى يعتبر جزءا من العلوم السياسية (٣) .

---

(١) هشام آل شادى ، المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٢) Rodee/Anderson/Christon, Op. Cit., P. 13.

(٣) بطرس بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى ، **مبادىء العلوم السياسية** . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٢ \ ١٩٦٣ ، ص ٢٦ .

٤ ـ علاقة العلوم السياسية بعلم الاقتصاد :

يدلل الكثيرون على وجود علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد والعلوم السياسية بتسمية الاول علم الاقتصاد السياسى . وهى التسمية التى ما زالت مستخدمة حتى الآن فى بعض الجامعات . ولكن التسمية لا تنهض وحدها دليلا كافيا على ما بين العلمين من علاقات اكيدة وصلات وثيقة ونسوق فيما يلى بعض الدلائل والبراهين القوية على هذه العلاقة : ـ

١ ـ السياسة والاقتصاد هما الدعامتان المكونتان للدولة الحديثة فأنصار المذهب الاشتراكى يرجعون الظروف الاقتصادية للامور السياسية ويرون ان الاوضاع السياسية تكون فى بعض الاحيان رد فعل وصورة للاوضاع الاقتصادية التى تمر بها الجماعة .

اما أنصار المذهب الفردى فيرون ان السياسة يجب الا تتدخل فى توجيه اقتصاديات الدولة اى ان الاقتصاد يأتى فى المرتبة الاولى ثم السياسة فى المرتبة الثانية .

٢ ـ ان هدف اى نظام سياسى فى الداخل هو بالطبع تحقيق الرفاهية وتوفير الرخاء لافراد الشعب . فان تيسرت الحالة الاقتصادية وازدهرت واتسع نطاقها وتحقق الهدف الذى يسعى اليه النظام السياسى كان ذلك ادعى الى استقراره (١) . وان تدهورت الحالة الاقتصادية وساءت كان ذلك مدعاة لتغيير النظام السياسى او الحكومة القائمة اما بالطرق البرلمانية كما فى انجلترا مثلا . واما بالثورة كما هو الحال فى كثير من الدول حديثة الاستقلال .

٣ ـ تقوم مشاكل الاقتصاد والمسائل المادية والمالية بأخطر دور فى

---

(١) محمد توفيق رمزى ، المرجع السابق ، ٢٢ ـ ٣٦ .

المجال السياسى لاى دولة فنظم النقد والضرائب والتعريفات الجمركية ، ونظم الملكية العامة والخاصة ، وسياسات التصدير والاستيراد هى فى نفس الوقت ذات اسس سياسية واقتصادية ولها آثار بعيدة المدى فى المجالين السياسى والاقتصادى وان لم تستعملها الحكومة للتدخل فى مجال الاقتصاد بدرجة ملحوظة الا منذ القرن الثامن عشر .

٤ ـ كثير من القوى السياسية داخل الدولة وليدة ظواهر اقتصادية . فقيام النقابات العمالية وتكتل العمال كان نتيجة للثورة الصناعية وتعدد المصانع وزيادة الانتاج فى القرن التاسع عشر . كما ادت الاحوال الاقتصادية التى كانت سائدة فى القرون الوسطى الى ظهور نظام الاقطاع (١) .

٥ ـ هناك مسائل مشتركة بين علمى السياسة والاقتصاد كالتأميم . اذ ان له جانبان الجانب الاقتصادى وهو ناحية الانتاج والكفاية والجانب السياسى كالتنظيم الادارى والعدالة الاجتماعية (٢) .

٦ ـ اذا تعدينا النطاق المحلى فى السياسة الى النطاق الدولى لوجدنا ان العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية الدولية تؤثر كل منهما فى الاخرى وتتاثر بها . وتؤثران معا على مشاكل الحرب والسلام .

فالاستعمار السياسى الذى بدأ منذ حدثت الاكتشافات الجغرافية غالبا ما كان الهدف منها االاستغلال الاقتصادى . ولما حصلت المستعمرات على استقلالها السياسى ظلت اغلبها مرتبطة اقتصاديا بعجلة الدول المستعمرة ، تصدر اليها الخامات اللازمة لصناعاتها وتستورد منها انتاجها من سلعها الصناعية وهذا ما يطلق عليه الاستعمار الحديث .

---

(١) ، (٢) لؤى بحرى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

والعوامل الاقتصادية من الاسباب الرئيسية للحروب والمنازعات الدولية . بل ويترتب على قيام الحروب مشاكل اقتصادية لا حصر لها .

وقد ادركت الامم المتحدة ان المحافظة على السلام العالمى تتطلب الاهتمام البالغ بتحقيق الاهداف الاقتصادية وحل المشاكل الاقتصادية التى تجابه العالم وان كثيرا من الحروب والمنازعات الدولية ترجع فى حقيقة امرها الى ازمات اقتصادية واجتماعية وعليه اذا تحقق للمجتمع الدولى القضاء على تلك الازمات توصل العالم الى السلام الاقتصادى وبالتالى السلام السياسى (١) .

ولذلك نصت ديباجة ميثاق الامم المتحدة على ان تتخذ المنظمة الدولية كاداة للعمل على تقدم الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا . واعتبرت المادة الاولى هذا العمل هدفا من اهداف الامم المتحدة .

وقد خصصت المنظمة الدولية واحدا من اجهزتها الرئيسية الست وهو المجلس الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق هذا الهدف .

ونظرة على المشاكل الرئيسية للعالم اليوم التى تشغل بال رجال السياسة وتهدد السلام العالمى نجد ان اغلبها مشاكل اقتصادية ناتجة عن الفجوة الشاسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة مثل مشكلة الطاقة واسعار البترول الخام التى تجابه الدول الصناعية المتقدمة ، ومشاكل التنمية وارتفاع اسعار السلع الصناعية الضرورية التى تواجه الدول النامية (٢) .

---

(١) بطرس بطرس غالى ، **التنظيم الدولى** . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة . سنة ١٩٥٦ . ص ٣٢٠ ـ ٣٣٨ .

(٢) يرجع ايضا الى .

A.C. Kappor, **Op. Cit.** P. 26-28.

٥ ـ العلوم السياسية وعلم المجتمع والبيئة :

يعتبر علم الاجتماع اساس العلوم الاجتماعيـة كلها . فهو علـم المجتمع بوصفه مجموعة افراد ، ويتناول التطور الاجتماعى بوجه عام ويحلل ويصف الحياة الاجتماعية فى جميع مراحلها . وعلى ذلك يمكن تعريف علم الاجتمـاع بأنه العلم الذى يبحث فى اصل وتطور بنيه ووظائف الجماعات واشـكالها وقوانينها وعاداتها ، وطرق معيشتهـا وتفكيرهـا ونشاطاتهـا ومساهمتهـا فى الحضـارة الانسانيـة (١) .

ويقدم علم الاجتماع قوانين وحقائق الحيـاة الاجتماعيـة الـى علـم السياسة ، كما يقدم له ايضا معلومات قيمة عن اصل السلطـة والمؤسسات السياسيـة وقوانين الضبـط الاجتماعى (٢) .

وقد ساعدت دراسة الاجناس البشرية وتطورهـا وعلاقتهـا بالبيئـة الخاصة بها ـ لا سيما حينما تناولت الجماعات البدائية ـ على فهم كثير من القواعد السياسية ، كما ساعدت على وضع بعض النظريات وهذا مـا دعـا بعض علماء السياسة الى القول بأن كل ظاهرة سياسية انما تنشأ فى الواقـع وسط بيئة ومجتمع معين ، وهى فى الوقت نفسـه ظاهرة اجتماعية . وعلى ذلك فمن الضرورى لعلم السياسة ولفهم هذه الظاهرة السياسية دراسـة المجتمع والبيئة التى ظهرت وتطورت فيها مما يدخل فى علم الاجتماع (٣) .

ومعظم المفكرين السياسيين كانوا يبنون آراءهم السياسية على دراسـة الانسان فى المجتمع . فمثلا جروسيوس عرف الدولة بأنها اتحـاد كامل بين رجال احرار بغية التمتع بحماية القانون والعمل على نشـر الرخاء العـام .

---

(١) المرجـع السـابق ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) هشام آل شادى المرجـع السابق ص ١٩ ، ٢٠ .

(٣) لؤى بحرى المرجـع السابـق ص ٥٦ .

وعنده ان الدولة فى اصلها ونشأتها الاولى ترجع الى ان الانسان مخلوق اجتماعى وسياسى ولذلك ائتلف مع غيره بدافع المصلحة المشتركة . وعم هذا الائتلاف حتى نتجت عنه الدولة (١) .

وكان الهم الاول لهوبز هو البحث عن الشروط اللازمة لاستقرار المجتمع فاتجه الى بحث القواعد التى تسيطر على تصرفات الانسان ، وبنى نظريته عليها ، ومؤداها ان القوانين الطبيعية اساسها بناء المجتمع المتحضر لانها تبين للانسان ان استتباب السلام والتعاون المبنيين على الثقة المتبادلة وحفظ العهود خير من استعمال القوة والتنافس فى سبيل المحافظة على الحياة (٢) .

الا ان نطاق علم السياسة اضيق كثيرا من نطاق علم الاجتماع لان الاخير يدرس علاقة الانسان بأسرته وزملائه فى العمل وجيرانه . اما الاول فيدرس علاقة الانسان بالدولة وبالاحزاب والجماعات كالنقابات اى بالتنظيمات السياسية فقط (٣) .

٦ ـ العلوم السياسية والجغرافيا :

يدرس علم الجغرافيا الموقع والمساحة والمناخ والثروات الطبيعية ونشاط السكان فى كل دولة من الدول . ويعتبر البعض ان كل هذه تؤثر من ناحية على شكل الدولة والنظام السياسى القائم بها ونظام الحكم ، وتؤثر من ناحية اخرى على مركز الدولة بين الدول الاخرى وعلى سياستها الخارجية واهدافها وعلاقاتها بغيرها من االدول .

وقد حاول ارسطو ان يقيم نظرية مبنية على علاقة المناخ بالحرية واعتقد القدامى ان الحرارة والبرودة تؤثر على عقلية الانسان وتفكيره ونشاطه

---

(١) ، (٢) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المرجع السابق ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٤ .

والطريقة التى يعالج بها الامور . وكان بودان فى القرن السادس عشر اول من ركز على العلاقة بين علم السياسة والجغرافيا . وحاول روسو ان يوجد صلة بين المناخ وشكل الحكومة فأدعى ان المناخ الحار يساعد على الحكم الاستبدادى والمناخ البارد يساعد على الهمجية والمناخ المعتدل يؤدى الى الحكم المعتدل . واكد مونتسكيو ايضا على تأثير البيئة والظروف الطبيعية على اشكال الحكومات وحرية الشعوب (١) .

والاتجاه العام الحديث هو ان المناخ يؤثر بالدرجة الاولى على المجتمع اى يؤثر على طريقة الحياة العامة للافراد والتقاليد والعادات الاجتماعية بالاضافة الى تأثيره على الصناعة وعلى الانتاج الزراعى والحيوانى .

ويمكن القول ان مساحة اقليم الدولة وموقعها الجغرافى يمكن ان تؤثر على سياسة الدولة الخارجية واهدافها (٢) . فروسيا مثلا ليس لها منافذ على البحار المفتوحة فشواطئها اما تطل على بحار متجمدة اكثر العام مثل المحيط المتجمد الشمالى واما على بحار مقفلة مثل بحر البلطيق الذى تغلقه المضايق الدنمركية والبحر الاسود الذى تغلقه المضايق التركية ، ولذلك كان من اهداف سياستها الخارجية العمل على الوصول الى البحار الدافئة او البحار المفتوحة (٣) .

وكذلك الدول التى تتحكم فى ممر مائى دولى هام كقناة السويس ربما تصبح محط انظار الدول الاخرى ومطمعا للدول الكبرى .

---

(١) A.C. Kappor, Op. Cit., P. 33.

(٢) قديما قال نابليون « الوضع الجغرافى هو الذى يملى السياسة » . وقال موسولينى « ما كانت السياسة الخارجية امرا مبتكرا ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية » بطرس غالى واخر . المرجع السابق ص ٥٣٥ – ٥٣٦ يرجع ايضا الى محمد طه بدوى ، **مدخل الى علم العلاقات الدولية** ، دار النهضة العربية بيروت سنة ١٩٧٢ م . ص ١٠٤ – ١٣٢ .

(٣) بطرس بطرس غالى ، المرجع السابق ص ٥٤١ .

خلاصة القول ان العلاقة بين الجغرافيا والعلوم السياسية وثيقة واعترف بها كل الكتاب السياسيين ولكن اختلفت وجهات نظرهم فى مدى هذه العلاقة (١). ويمكن القول ان الجغرافيا سواء كانت بشرية او اقتصادية او سياسية ضرورية لاى فهم كامل لعلم السياسة .

٧ ـ العلوم السياسية والتاريخ :

التاريخ هو العلم الذى يهتم جزء هام منه بسرد الاحداث السياسية التى تقع داخل الدول . والاحداث الدولية هى سرد لتاريخ العلاقات الدولية والتاريخ ذو صلة وثيقة بالعلوم االسياسية ولقد عبر سيرجون سيلى عنها بأن قال (٢) .

"History without political science has no fruit and political science without history has no root".

وقد يكون مبالغا فى التعبير عن هذه العلاقة ، لذلك يبدو من الافضل ان نوضح الاواصل والروابط التى تصل بين العلمين : ـ

١ ـ كثير من الحوادث التاريخية ساعدت على ظهور بعض النظريات والافكار السياسية ، بل واستقرارها او تطبيقها سواء فى المجال الداخلى او المجال الدولى .

---

(١) حتى أن بعض العلماء وضعوا نظريات فى السياسة الخارجية مبنية على الجغرافيا من بينها نظرية ماكيندر التى تقول أن من يحكم شرق اوربا يحكم قلب أوراسيا . ومن يحكم قلب أوراسيا يحكم جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم ولكن هذه النظرية لم تكن صحيحة فى التطبيق .
أنظر

A. T. K. Organski, **World Politics** Alfred A. Knopf, 8 th Printing 1967, New York, P. 118.

(٢) A.C. Kappor, **Op. Cit.**, P. 24,25.

فمثلا كان نشوب الحرب العالمية الاولى سببا من اسباب ظهور عصبة الامم وخروج فكرة االمنظمات الدولية الى حيز الوجود . وكذلك كانت الحرب العالمية الثانية من اسباب ظهور الامم المتحدة .

٢ ـ بعض النظريات السياسية كانت من اسباب وقوع حوادث تاريخية فقد مهدت آراء مونتسكيو وفولتير لقيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩ . كما ان الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧ . تبعت انتشار الافكار والنظريات الماركسية . وقد لعبت آراء وكتابات ماوتسى تونغ دورا كبيرا فى الثورة الصينية سنة ١٩٤٩ .

٣ ـ دراسة وتحليل المشاكل السياسية المعاصرة او دراسة المؤسسات السياسية الداخلية والخارجية يتطلب غالبا دراسة التاريخ لمعرفة اسباب نشأتها وتطورها مما قد يساعد على حل هذه المشاكل او التنبؤ بمستقبل هذه المؤسسات .

٤ ـ دراسة تاريخ العلاقات الدولية قد يكشف لنا عن مصادر القواعد القانونية الدولية ـ سواء كانت عرفا او معاهدات ـ والقانون الدولى كما سبق ان ذكرنا جزء من العلوم السياسية .

ومع ذلك يختلف التاريخ عن العلوم السياسية فيما يأتى : ـ

١ ـ التاريخ سجل لاحداث الماضى وحركاته ، ويبحث اسباب هذه الاحداث ونتائجها كما وقعت فقط . اما علم السياسة فيحاول دراسة الواقع اى الحاضر مستعينا بالماضى ومحاولا ان يتطلع الى المستقبل ويتنبأ بما سيكون عليه .

٢ ـ قد لا نستطيع الاستعانة بالتاريخ لحل المشاكل المعاصرة . اذ قد لا نجد السابقة التاريخية بسبب التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا .

كما انه ليس هناك ما يثبت ان التاريخ يعيد نفسه .

وقد قل اعتماد الباحثين فى علم السياسة فى السنوات الحديثة على الدراسات التاريخية واهتموا بالناحية السلوكية مستخدمين فى ذلك وسائل البحث العلمى الفنية الحديثة معتمدين على المعلومات التى يقدمها لهم الباحثون فى كل فرع من فروع المعرفة .

٨ ـ العلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع :

تتضح العلاقة الوثيقة بينهما اذا علمنا انه اصبح لزاما على الحكومات معرفة ما يريده الرأى العام حتى تكيف الرأى العام او تكيف نفسها لافكار ومفاهيم الاشخاص الذين ستطبق عليهم نظمها وقوانينها ، أن نظام الحكم اصبح مرتكزا الى درجة كبيرة على الرأى العام (١) .

كما ان الشعوب تختلف فى مدى استعدادها السياسى ، ونوع الحكم الذى يناسبها لاختلاف أمزجتها وعواطفها . وكل هذا يتطلب بالضرورة دراسة نفسية المجموعات وتحليل شعورها وتعرف عواطف الجماهير ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تحاول الحكومات ترغيب الشعوب التى تحكمها فيها باستخدام جميع انواع التأثير النفسى والدعايات بواسطة وسائل الاعلام المختلفة راديو تلفزيون ـ صحافة ـ لكى تقنع الشعب باستمرارها (٢) .

وعلم النفس هو العلم الذى يبحث فى سلوك الانسان وكيفية تفكيره وسبب تصرفاته سواء كفرد أو كمجموعة من الافراد ويسعى هذا العلم الى تحديد ما اذا كانت هذه التصرفات عاقلة او غريزية او تقليدية .

والنظريات التى تفسر السلوك السياسى دون الاعتماد على الناحية السيكولوجية قد تكون معرضة للعيوب . وقد تأكدت العلاقة بين العلمين فى

---

(١) ، (٢) بطرس بطرس غالى و . محمود خيرى عيسى ، المرجع السابق ص ٢٥

العصور الحديثة ، ومن بين الكتاب البارزين فى هذا المجال تارد ، وليبون ، وماكدوجال ، ووالاس . وقد اعطوا تفسيرات سيكولوجية لكثير من المشكلات السياسية (١) .

والاتجاه الحديث هو عدم الاعتماد على التفسير السلوكى وحده للاحداث السياسية لان علماء النفس يفترضون حقائق معينة عن الانسان ويواصلون الاعتماد عليها فى تفسيرهم دون ان يختبروها لمعرفة مدى صحتها فى المجال السياسى كما ان موضوعات البحث فى العلوم السياسية متعددة حتى ان كثيرا منها لا يمكن اخضاعها بكل نواحيها للبحث السلوكى . فعلم النفس يمكنه أن يفسر بعض نواحى العلوم السياسية فقط كالرأى العام والاحزاب السياسية وعمليات التصويت والانتخابات (٢) . ولكنه لا يفسر كل نواحى القانون الدستورى أو القانون الدولى العام أو الحكومات المقارنة .

أثر التطور فى مناهج البحث السياسى

نستطيع تعريف العلوم السياسية بأنها مجموع المعرفة المنظمة التى تتعلق بالوقائع والتى لوحظت وجمعت وصنفت بدقة علمية والتى بنى على أساسها فرضيات معينة أو قوانين أثبتت صحتها .

ونتجت عن ذلك بعض النظريات التى اخذ بها فى الماضى أو لازال يؤخذ بها .

ولقد تعددت مناهج البحث السياسى وتطورت مع تطور العلوم السياسية ، الا أن هذا التطور المنهجى يجب ان لا يؤخذ على انه وسيلة لهجر منهج من المناهج او تفضيل طريقة على اخرى ، ولكن الذى يقصد هنا ان هذا التطور قد اتاح المجال للباحث السياسى ان يستعمل عدة مناهج يصل بها الى غايته من البحث .

---

(١) ، (٢) A.C. Kappor, Op. Cit., P. 30,31.

لقد اثر تطور العلوم السياسية كحقل من حقول المعرفة الانسانية فى المناهج التى انتهجها العلماء والباحثون فى العلوم السياسية على مر السنين. ومن مظاهر هذا التطور فى المناهج ان المتخصصين فى هذه العلوم سلكوا مسالك جديدة وتطرقوا الى سبل بحث حديثة لم تكن معروفة فى العلوم السياسية. ولعل من الاهمية بمكان ان نوضح نوعية المناهج التى استعملها المهتمون بالعلوم السياسية فى ابحاثهم وحتى ندرك اثر التطور المرحلى التى مرت به العلوم السياسية على مناهج البحث فيها .

وقد عرف الدكتور على عبد المعطى المنهج بأنه طريقة للبحث بهدف الوصول الى نتائج محددة (١)

ولقد حتم التطور العلمى بصفة عامة ظهور مناهج متعددة . ونستطيع ان نحدد مناهج البحث السياسى على اساس ما سبق وان ذكر بخصوص تطور العلوم السياسية وارتباطها بالعلوم الاخرى .

يعتبر المنهج الفلسفى اول المناهج ـ التى سادت البحث السياسى ـ بل نستطيع القول ان أثناء المرحلة الفلسفية كان المنهج الفلسفى او الفلسفة فى حد ذاتها هى المصدر الاول للسياسة بل ان بعض الباحثين يرون ان البحث السياسى الخلاق لا يمكن ان يتنكر لاهمية الفلسفة (٢) .

ولا يستطيع احد ان ينكر العلاقة التى تربط الفلسفة بالعلوم السياسية وخاصة فيما يتعلق بالنظرية السياسية التقليدية او تاريخ الافكار السياسية كما يفضل ان يسميها البعض وما يعيب المنهج الفلسفى هو انه يسعى الى البحث فى ما يجب ان يكون وليس ما هو كائن . فوجه الانتقاد انه يتجاهل

---

(١) على عبد المعطى ومحمد على محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق (القاهرة : دار الجامعات المصرية سنة ١٩٧٤ م) صفحة ٤٢ .

(٢) ذكر هذا الراى فى المرجع السابق ، صفحة ٤٣ .

الواقع السياسى للانسان فى اى مجتمع من المجتمعات . ولعل الانتقادات التى وجهت الى الفيلسوف تغنينا عن الخوض فى عيوب المنهج الفلسفى كأسلوب فريد فى البحث السياسى . ومن بين هذه الانتقادات :أن الفيلسوف ليس له اى طموحات سياسية اى انه لا يهتم بما يحدث فى الجو السياسى وان الفيلسوف جاهل للاحداث السياسية وغير قادر على العمل على المسرح السياسى . وثالثا هو غير ملتزم او مهتم بقيم السياسة (١) . غير ان قبول هذه الانتقادات لا يعنى ان المنهج الفلسفى عديم الفائدة ولم يلعب دورا فى مرحلة من المراحل او ما زال يلعب دورا هاما فى بعض الجوانب السياسية . ونجد ان المنهج الفلسفى فى بعض الجوانب يدرس سلوك الانسان كمخلوق سياسى غير ان هذا الاتجاه يدرس السلوك لمحاولة التعرف على صحة او خطأ مثل هذا السلوك . غير ان من اهم جوانب ضعف هذا المنهج انه يؤسس نتائج عامة على مقدمات غير محققة او بديهيات يسلم بها تسليما (٢) . وذلك يوم ان كانت وظيفة الفلسفة السياسية والعلوم السياسية واحدة . ومن هنا نجد ان من برزوا كمفكرين سياسيين قد برزوا فى نفس الوقت كعلماء سياسيين (٣) .

والمنهج الفلسفى يفترض توفر نموذج مثالى تفسر على اساسه النظم والظواهر السياسية . وحيث ان المنهج الفلسفى ازدهر فى الطور الفلسفى للعلوم السياسية نجد ان هذا المنهج اقتصر على الفلسفة الغربية وتجاهل كل ما هو خارج هذا الاطار الغربى ولذلك نجد الاهتمامات ضيقة فى النطاق والتطبيق .

---

(١) Hans J. Morgenthau, "Reflection on the State of Political Science", **The Review of Politics,** Vol. 17, No. 4. (October 1955) PP. 431-433.

(٢) على عبد المعطى ومحمد على مرجع سبق ذكره صفحة ٤٤ .

(٣) Hans J. Morgenthau, P. 449.

ان مرور العلوم السياسية بالمرحلة القانونية جعلت الاهتمام بالظواهر تصطبغ بصبغة قانونية . بل نستطيع القول ان الاسلوب القانونى هو المنهج الغالب فى العلوم السياسية . وعندما نتحدث عن المنهج القانونى نقصد به المنهج الذى يهتم او يركز على الجوانب القانونية فى دراسة او تحليل الظاهرة او العملية او المؤسسة السياسية . وعلى هذا فأن هذا المنهج لا يهتم بأى ظاهرة او عملية سياسية او مؤسسة سياسية الا اذا كانت قانونية .

والاساس فى المنهج القانونى هو الاعتماد على قانون معين فى مناقشة الموضوع السياسى محل الدراسة وذلك وفقا لمجال البحث . فمثلا اذا كانت الدراسة فى اطار أو دستورية نظام او حكم معين فان القانون الدستورى هو الاساس . اما اذا كانت الدراسة تدور حول مسألة سياسية دولية فأن القانون الدولى هو الاساس لهذا المنهج . ويرى المنهج القانونى أن اى عملية سياسية داخلية ام خارجية لا تعد وان تكون مجموعة من الحقوق تلازمها مجموعة من الواجبات .

ويعيب المنهج القانونى انه يتجاهل كل ما يخرج عن حدود القانون (١) . كما يعيبه انه يركز على دراسة المؤسسات الدستورية الغربية . ويتجاهل هذا المنهج كل أثر للمنهج العلمى فى شأن تفسير النظم السياسية .

اما بالنسبة للمنهج التاريخى فقد اعتمد عليه فى البحث السياسى وكما يقول الدكتور على عبد المعطى محمد ومحمد على محمد « ويستطيع عالم السياسة ان يجعل من التاريخ معملا له فيلجأ الى الاحداث الماضية ، حينما لا يجد فى الواقع المعاصر ما يعاونه على استنتاج تعميماته » (٢) .

---

(١) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، **مبادىء العلوم السياسية** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٢ صفحة ٢٨ .

(٢) على عبد المعطى ، محمد على محمد مرجع سابق صفحة ٤٥ .

غير ان هذا الاعتماد على التاريخ للتنبؤ غير مقبول عند العلماء السياسيين المعاصرين . بينما يرى البعض عكس ذلك حيث يقولون ان الانسان يستطيع ان يتنبأ فقط فى حدود الاشياء التى يعرفها اى الاشياء التى حدثت فى الماضى (١) .

لقد ساد المنهج التاريخى فى الماضى ، فقد كانت الابحاث والدراسات السابقة تاريخية وكانت تهدف الى دراسة تاريخ الدستور وتطور الدول والمؤسسات السياسية الاخرى كما يتسم التاريخ الدبلوماسى الذى يعالج العلاقات بين الدول وتطورها بالمنهج التاريخى (٢) وبالرغم من الاهمية التى يعلقها الكثيرون على المنهج التاريخى فى دراسة المسائل السياسية الا ان هذه الاهمية قلت شيئا فشيئا وذلك بسبب التطور الذى مرت به العلوم السياسية والذى أصبغ على دراستها صبغة واقعية بحتة فأصبح الدارسون فى العلوم السياسية يعترفون بفروق الزمان والمكان وبذلك يعتمدون على المنهج التاريخى كأساس لدراستهم ونجد البعض يرى ان أهمية المنهج التاريخى كامن فى الحقيقة التى مؤداها انه يمكننا من التوصل الى بعض التعميمات على اساس الوقائع التى استخلصناها من تطور النظم السياسية (٣) .

اما البعض الآخر فيحدد أهمية هذا المنهج فيقول « ان الدراسات التاريخية مفيدة للعلوم السياسية عندما تهتم بالتطور خلال فترة معينة ، مستعملة التدرج التاريخى كأداة لتنظيم المعلومات » (٤) . والمثل الواضح لذلك هو تاريخ الافكار السياسية والذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من العلوم السياسية حتى وقتنا هذا . ومن هنا نستطيع القول ان الباحث السياسى

---

(١) Robert E. Murphy. **The Style and Study of Political Science.** Glenview, II linois: Scott, Foresman and Company, 1970. PP. 25-26.

(٢) صفحة ٢٥ . من المرجع السابق **Ibid.**, P. 25.

(٣) على عبد المعطى محمد ومحمد على محمد مرجع سبق ذكره صفحة ٤٦ .

(٤) Robert E. Murphy, **Op. Cit.**, P. 25.

لا يستطيع الاستغناء عن استغلال المنهج التاريخى فى ابحاثه . غير ان المرحلة الواقعية التى مرت بها العلوم السياسية حتمت عدم الاستناد او الاعتماد على هذا المنهج التاريخى وحده . وفى هذه المرحلة ظهرت اتجاهات جديدة تسعى الى تنظير ومنهجة العلوم السياسية بطريقة تتشابه وما يوجد فى العلوم الطبيعية وهذه الاتجاهات الحديثة هى ما تسمى بالعلمى والتحليلى والتجريبى (١) . والاحصائى (٢) .

ومن الملاحظ أن بالرغم من اختلاف التسميات فان كثيرا منها مترادفة او متشابهة والعامل المشترك بينها هو الميول او الاقتباس من العلوم الطبيعية سواء فى الاسلوب او محاولة الوصول الى نفس النتائج التى توصلت اليهاهذه العلوم مبكرا . فعلى سبيل المثال نجد ان المنهج التحليلى هو الاتجاه الذى يسعى الى تحليل اكثر من عامل فى البحث السياسى . وهنا نستطيع القول ان هذا المنهج قد يستعمل الاحصائيات ويعتمد عليها اعتمادا كليا وبذلك يمكن تسميته بالمنهج الاحصائى كذلك اذا اوضح احد الباحثين فى العلوم السياسية انه سيسلك المنهج الاحصائى فى بحثه وذلك للكشف عن متغيرات متعددة لها علاقة بالظاهرة محل الدراسة ، فأن هذا الباحث ولا شك سيلجأ للتجربة ، مستخدما نوعا من انواع الملاحظة أو جميع انواعها (٣) ، ثم بعد ذلك يبدا فى تحليل النتائج التى توصل اليها اذا يمكن القول ان الباحث السياسى استعمل فى بحثه و يمكنه استعمال أكثر من منهج واحد . ولعل المنهج العلمى يتطلب منه سلك مسالك عدة حتى يخرج بحثه بعيدا عن التأثر بالعوامل الشخصية ومن بين الدراسات التى تسلك عدة مناهج تلك التى تأخذ فى الاعتبار العوامل

---

(١) لمناقشة المنهج التجريبى انظر على عبد المعطى وآخر المرجع السابق من صفحة ٤٨ الى صفحة ٥٠ .

(٢) أنظر حسن صعب **علم السياسة** ، (**بيروت** : دار العلم للملايين . ١٩٦٦ ، صفحة ٢٩٢ الى صفحة ٢٩٥ .

(٣) لمعرفة هذه الانواع من الملاحظة أنظر المرجع السابق من صفحة ٢٥٩ الى صفحة ٢٩٢

الاقتصادية والاجتماعية الى جانب العوامل السياسية كمؤثرات فى العملية السياسية .

والنزعة السائدة وخاصة فى القرن العشرين ، هى استعمال اكثر للطرق العلمية ـ التجريبية بما فيها من ملاحظة ، ومسح وقياس كمى ، وذلك بسبب تطور علم الاحصاء وكذلك بسبب قدوم عصر علم النفس وعلم الاجتماع (١) والمقصود ان الارتباط بين العلمين السابقين واللذين تبنيا الطرق الاحصائية والتجريبية ، والعلوم السياسية اثر على مناهج البحث السياسى تأثيرا واضحا .

ولقد ازداد هذا التأثر وضوحا بظهور المدرسة السلوكية فى العلوم السياسية وذلك فى المرحلة السلوكية والتى سبق ذكرها .

والمدرسة او المنهج السلوكى هذا ظهر نتيجة عوامل متعددة منها عدم الرضا الذى ساد الولايات المتحدة وذلك فيما يتعلق بالطريقة التقليدية لتدريس العلوم السياسية بالجامعات الامريكية (٢) وغالبية الاسباب الاخرى تتعلق بموضوع ومنهاجية العلوم السياسية فى الولايات المتحدة (٣) .

ان المنهج السلوكى يسعى عن طريق الاعداد الى تحديد التكرارية فى الظاهرة محل الدراسة والتغييرات المؤثرة فى السلوك السياسى للفرد أو الجماعة .

وعلى هذا فأن الاتجاه السلوكى لا يهتم بالدولة او الحكومة الا من خلال اهتمامه بالافراد الذين يكونون هذه المؤسسات او يقودونها ولعل الاعتبار

---

(١) Carlton C. Rodee, et. al., **Introduction to Political Science,** (New York McGraw-Hill Book Co., 1957), P. 9.

Robert E. Murphy, PP. 26-27.

(٢) Robert A. Dahl, "The Behavioral Approach in Political Science,". **American Political Science Review, Vol. 55,** (1961), PP. 763-66.

(٣) لمعرفة هذه الاسباب أنظر

هنا ان يؤخذ فى الحسبان تلك الموضوعات التى يمكن تبويبها احصائيا ومن امثلة ذلك الدراسات الخاصة بالتصويت (١) ويمكن القول ان هذا التركيز يعيب المنهج السلوكى . ونقطة الضعف هذه دعت احد الباحثين فى العلوم السياسية ان يقول : ان عدم ملاءمة الطريقة الكمية بالنسبة للعلوم السياسية ملحوظ من خلال اقتصار نجاحها على تلك الانواع من السلوك السياسى التى يمكن قياسها قياسا كميا (٢) .

غير ان مما لا شك فيه ان المرحلة السلوكية والتى برز فيها المنهج السلوكى فى كثير من العلوم الاجتماعية جعل اساس هذا المنهج والذى نسميه بالسلوكية يعتمد اعتمادا كليا على المنهج النفسى والمنهج الاجتماعى اللذان يعتمدان على علم الاجتماع وعلم النفس فى التحليل والدراسة .

فبعد محاولة توضيح اثر التطور المرحلى للعلوم السياسية على المناهج نود القول ان الغرض من هذه المحاولة لم يكن مناقشة كل منهج على انفراد بالتفصيل فقد قام بعض الباحثين بهذا المجهود وفى الختام نستطيع القول ان نتيجة للتطور ، الذى ذكرناه فى مقدمة هذا البحث ، والذى حدث فى تدريس ودراسة العلوم السياسية اقتبس علماء العلوم السياسية والباحثون فى مجالات التخصص المختلفة فى هذا الحقل من حقول المعرفة الانسانية طرق بحث عديدة لم تكن من عادة المهتمين بهذه العلوم الاهتمام بها او حتى الالتفات اليها . وادى استعمال هذه الطرق او المناهج الجديدة الى تطور فى فكرة المنهاجية والمناهج فبدل ان كانت مقتصرة على الوصف او السرد التاريخى للاحداث السياسية ،او مناقشة دستورية او قانونية هذه الدولة او المؤسسة السياسية او تلك . اصبح الوضع يختلف اختلافا جوهريا ، واصبحت الابحاث السياسية بذلك ابحاثا تحليلية علمية تعتمد على نظريات فى علم

---

(١) Robert E. Murphy, **Op. Cit.**, P. 27.

(٢) Hans J. Morgenthau, **Op. Cit.**, P. 442.

الاجتماع والنفس والاقتصاد والاحصاء وغير ذلك من العلوم التى تتوفر فيها النظريات او الانماط التى يمكن استغلالها لتفسير العملية او الظاهرة السياسية فقد استعمل العلماء السياسيون مثلا طريقة المسح فى بحوثهم المتعلقة بالراى العام والتصويت ، واستعملوا كذلك المنهج التجريبى والذى يعتمد على الملاحظة المباشرة بما فيها من طرق عديدة كالاستبيان والمقابلة والفحص والملاحظة والمشاركة ، وغير ذلك من الوسائل لجمع المعلومات الدقيقة وذلك فيما يتعلق بالظاهرة محل الدراسة .

ان التركيز على ذكر بعض المناهج دون غيرها او تفسير المقصود بطريقة دون اخرى لا يعنى بأى صورة من الصور افضلية أو تفوق احد الاتجاهات أو المناهج على الاخرى وذلك لسببين الاول : ان كل منهج من المناهج العديدة قد خدم هذا الحقل من المعرفة لفترة قصيرة واغلب هذه المناهج ان لم تكن كلها لا زالت تستعمل ويعترف بها البحاث فى العلوم السياسية . ثانيا : ان استعمال اكثر من منهج فى البحث السياسى ان لم يكن مفروضا على الباحث فانه بدا حيث انه يعطى نتائج افضل فى نهاية البحث .

التطور المرحلى والجامعى واستقلالية العلوم السياسية : ـ

لم يكن التنظيم الجامعى لدراسة السياسة والعلوم السياسية امرا سهلا اذ لم يكن من السهل الفصل فى اذهان الناس بين دراسة السياسة كعلم واحترافها كما ان مواضيع العلوم السياسية تشكل فى الغالب حساسية خاصة بالاخص اذا اعطيت شكلا فلسفيا وخرجت عن الدراسة الموضوعية وقد بحثنا فى مكان سابق من هذا البحث الفرق بين المنهاج الفلسفى والموضوعى فى دراسة السياسة .

وعلى سبيل المثال يمكننا ان نذكر سقراط الحكيم الذى تجرع السم كجزا لفلسفته السياسية التى لم تلق قبولا من اصحاب الامر والنهى فى اثينا .

وبمرور الزمن وتطور النظام الجامعى وبالاخص فى اوروبا وامريكا ثم فى باقى ارجاء العالم نظرا للوعى السياسى الجماهيرى وتطور الدراسة العلمية بشكل موضوعى بدأت الجامعات فى اعطاء قسط اكبر فى الاهمية للعلوم السياسية وافسحت المجال للتخصص فى العلوم السياسية كفرع مستقل معترف به .

وواجهت الجامعات فى مرحلة التنظيم العصرى الحالى مشكلة اضافية هى مشكلةعلاقة العلوم السياسيةبالعلوم الاخرى ودرجةالترابط بينهاوكان نتيجة ذلك تعدد الاتجاهات فى هذا المجال . فنرى ان بعض الجامعات استمرت فى اعتبار العلوم السياسية مظهرا من مظاهر دراسة الفلسفة السياسية او ما نسميه الفكر السياسى وهذا هو الطابع الغالب فى اكثر جامعات اوروبا حتى يومنا هذا وتبعتها فى ذلك الجامعات التى حذت حذو الجامعات الاوروبية على ان بعض الدول اعتبرت دراسة العلوم السياسية الطريق الافضل للالتحاق بالوظائف الحكومية فنتج عن ذلك ان اعتبرت العلوم السياسية تكملة لدراسة القانون نظرا لان هذه المدرسة تعتبر دراسة العلوم السياسية مقتصرة على دراسة القوانين الدستورية والادارية وهذا هو الطابع الغالب فى فرنسا ، ومن حذا حذو فرنسا ومؤسساتها . واعتبرت جامعات اخرى ان دراسة العلوم السياسية نوعا او مدخلا آخر فى دراسة التاريخ فأصبحت اقسام العلوم السياسية جزءا مكملا لاقسام التاريخ فى تلك الجامعات وحتى اوائل القرن الحالى كان هذا هو الوضع الشائع فى جامعات الولايات المتحدة الامريكية .

ولما بلغت دراسة العلوم السياسية سن الرشد ، اذا جاز التعبير فى هذا القرن واستمرت هذه النبتة فى النمو والتفرغ بفضل مجهود الرعيل الاول علماء العلوم السياسية ومن تبعهم اصبحت مادة العلوم السياسية شجرة ضخمة عاتية لها فروع قوية ثابتة تشمل مواضيعا جديدة وطرق بحث مستحدثة ومتعددة وبناء عليه اصبحت العلوم السياسية علما discipline

قائما بذاته له رواده وعلماؤه وله جمعياته العلمية الخاصة وله ابحاثه العلمية المعقدة والطريفة واثمرت تلك الشجرة بفضل مجهودات المتخصصين فى هذا العلم انتاجات ضخمة اتصفت بالموضوعية بذلك انفصلت دراسة العلوم السياسية عن محورها السابق اى تدريب سياسى المستقبل .

ان دراسة العلوم السياسية التى تتم الان فى الجامعات والابحاث التى يجريها اساتذة العلوم السياسية مرجعها العلم فى سبيل العلم فقط وذلك عن طريق الدراسة الموضوعية المنزهة دون تحيز .

وكان لهذا التطور العظيم وبفضله ان انفتح باب البحث والدراسة على مصراعيه واصبحت مكتبة العلوم السياسية تزخر بالكتب والمجلات العلمية واقترن البحث العلمى فى حقل العلوم السياسية بأدق طرق البحث العلمى وجرت اعادة تقييم الوضع العلمى مرات ومرات تبعا للتطور المستمر فى المناهج كما ان الجامعات توسعت فى المواضيع والمواد التى تقدمها لطلبة العلوم السياسية . ومع انه ليس هناك نظاما ثابتا متبعا فى جميع جامعات العالم الا انه جرت العادة ان يقسم حقل العلوم السياسية الى المواضيع الرئيسية areas of concentration التالية : ـ

١) النظريات السياسية	Political Theory
٢) السلوك السياسى	Political Behaviour
٣) الحكومات المقارنة	Comparative Politics
٤) العلاقات الدولية	International Relations
٥) الادارة العامة	Public Administration
٦) القانون العام	Public Law

١) النظريات السياسية Political Theory وتقدم الجامعات

ضمن هذا مواضيع مختلفة عن الفكر والفلسفة السياسية وتقسم المواضيع فى الغالب اما بناء على فترات التطور الفكرى او بناء على الفكر السياسى فى

بلاد معينة او بناء على المناهج العامة للفكر السياسى والعقائد السياسية

٢) السلوك السياسى Political Behaviour وتقدم الجامعات ضمن هذا مواضيع مختلفة عن الراى العام والاحزاب والانتخابات والتنشئة السياسية Political Socialization والسلوك السياسى للافراد وصنع القرارات Decision-making .

٣) القانون العام Public Law وتقدم الجامعات ضمن هذا مواضيع مختلفة تتعلق بالدستور والقانون الادارى والسلطة القضائية وعلاقة الدولة المركزية أو الفدرالية بفروعها واقسامها .

٤) الادارة العامة Public Administration مع ان الجامعات تنظر للادارة العامة على انها دراسة وتخصص يؤدى الى تدريب موظفى الحكومة اكثر من كونها تدريبا نظريا ، الا انها تعتبر الادارة العامة فى الغالب فرعا من فروع العلوم السياسية وجزءا مكملا لها . وتقدم الجامعات ضمن هذا مواضيع مختلفة تشمل دراسة نظريات التنظيم الادارى Organization Theory ادارة الافراد فى الحكومة Public Personnel Administration، ونظريات ميزانية الدولة Budgeting والادارة الدولية International Administration والادارة الحكومية المقارنة Comparative Public Administration .

٥) العلاقات الدولية International Relations ويشمل هذا فروعا ومواضيعا مختلفة فهناك دراسة السياسة الخارجية ، والدبلوماسية، ونظريات العلاقات الدولية والمنظمات الدولية العامة والاقليمية والقانون الدولى بانواعه . وقد توسعت بعض الجامعات فى هذا المضمار فأضافت دراسات خاصة فى مواضيع متخصصة مثل العالم الثالث والاحلاف او التكتلات Alliances ، ونزع السلاح وما شابه ذلك من مواضيع دولية .

٦) السياسة المقارنة او الحكومات المقارنة Comparative Politics

ويدخل ضمن هذا المواضيع الخاصة بمجموعة من الدول او دول مفردة . والغرض الاساسى هو دراسة علمية اساسها المقارنة ويقسم العالم الى مجموعات اساسها اهمية الدولة او مجموعة الدول فى محيط السياسة الدولية ، او تقارب الفلسفة السياسية أو وجود قاسم مشترك اعظم مثل التركيب السياسى او السياسة العامة او العقيدة السياسية وما شاكل ذلك

ان دراسة السياسة علميا فى المحيط الجامعى تتطلب خبرات اضافية تقدمها الجامعات فى مختلف الاقسام والكليات فقد جرت العادة ان يطلب من الدارس الذى ينوى التخصص فى العلوم السياسية ان يركز اهتمامه فى احد فروع العلوم السياسية ليحصل على ما نسميه بالتخصص الرئيسى Major وان يضيف الى ذلك تركيزا اقل فى موضوع آخر أو قسم آخر او كلية اخرى وهذا ما نسميه بالتخصص الفرعى Minor على ان يكون التخصص الفرعى مترابطا ومكملا للتخصص الاساسى Major

وقد ساعد هذا على ادخال ما تقدمه العلوم الاخرى الى حصيلة العلوم السياسية فتشابكت مجالات البحث وبذلك عدنا الى نقطة مهمة جدا فى الدراسة وهى ان العلوم كلها مستمدة من شجرة واحدة هى شجرة المعرفة وان اى تقسيم للمعرفة والعلوم الذى تتبعه الجامعات ما هو الا تقسيم ادارى هدفه الاساسى هو التركيز ودفع عجلة العلم والمعرفة الى الامام وان واقع الامور هو ان العلم وحدة لا تتجزا وان هدف الجميع فى السعى وراء العلم هو الوصول الى معرفة اصح واكمل .

مراجـــع مختـــارة : ـ

١ ـ حسن صعب ، **علم السياسة** ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦)

٢ ـ على عبد المعطى محمد ومحمـد على محمـد ، **السياســة بين النظريــة والتطبيق** (القاهرة دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٤) .

٣ ـ Elton, G. R., **Political History**, (London: Allen Lane, The Penguin Press, 1970),.

Lipset, Seymour M., ed., **Politics and the Social Sciences,** (New York: Oxford Up, 1969).

Pool Ithiel de Sola, ed., **Contemporary Political Science,** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1967).

Weinstein, Michael. **Philosophy, Theory, and Methed in Contemporary Political Thought,** (Glenview, Il linos: Scott, Foresman and Company, 1971).

ملخصـــات

تقديرات مستقبلية لسكان ليبيا موزعة حسب الجنس والعمر عن الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٨ م

د. فينكاتا تشساريا ★

تعتبر التنبؤات الخاصة بالتعداد المستقبلى للسكان من المتطلبات الرئيسية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى والتربوى لأى بلد . وقد قامت مجلة دراسات ٨ (٢) عام ١٩٧٢ م بنشر بعض التنبؤات عن تعداد السكان فى ليبيا . وقد تعرضت تلك الدراسات لتعداد الاجمالى (وطنيين واجانب) معتمدة فى ذلك على البيانات الواردة فى التعداد السكانى الذى اجرى سنة ١٩٦٤ م .

وبعد نشر بعض المعلومات الخاصة بالسكان سنة ١٩٧٣ م والتغيرات السكانية التى طرات مؤخرا ، بات ضروريا مراجعة التنبؤات والدراسات السالفة الذكر .

وهذه الدراسة تتضمن تنبؤات عن السكان الوطنيين فقط ، وسنقوم مستقبلا بنشر دراسة عن التنبؤات الخاصة بعدد السكان الاجانب .

وقد اتبعنا فى هذه الدراسة طريقة معروفة تعتمد على التنبؤات الجزئية اى أن هذه الطريقة تعتمد على التنبؤ بعدد الذكور ثم التنبؤ بعدد الاناث كلا على انفراد وبذا يكون التعداد المطلوب للسكان هو مجموع هاتين الفئتين) .

وقد اعدت هذه الدراسة للتنبؤ بعدد السكان على فترات زمنية طول كل منها ٥ سنوات ابتداء من ١٩٧٣ الى ١٩٨٨ . وقد روعى فى ذلك توزيع السكان حسب العمر على فترات طول كل فترة ٥ سنوات .

★ استاذ مساعد فى كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس .

وقد افترضنا فى هـذه الدراسـة ان الانخفاض فى نسبـة الوفيـات ، والأنماط المستقبلية للخصوبة تنحصر فى نطاق مستويين (مستـوى عـالى ومستوى منخفض) ، وعلى هذا الاساس يكون لدينا اربعـة توافيـق لهـذه المستويات اخذ منها فى الاعتبار ثـلاث ، والتى بدورهـا اعطـت ثلاث قيـم للتنبؤ بتعداد السكان (عالى ـ متوسط ـ منخفض) .

ومن المتوقع ان يصل عدد السكان الوطنيـين فى ليبيا الى ٢٥ر٤ مليـون نسمة وذلك عام ١٩٨٨ م هذا حسب استعمال اعلى التقديرات ، بينما لـو استعملنا ادناها لكان من المتوقع ان يصل العدد الى ٩٥ر٣ مليـون نسمـة ، كذلك من المتوقع ازدياد نسبة الشباب خلال هذه الفترة مما سبـق يتضـح ان الزيادة فى حجم السكان ستكون كبيرة فى هذه الفترة الا ان دخـل ليبيـا من النفط سيغطى المتطلبات المالية المتزايدة والناتجة عن تزايد عدد السكان . ومن جهة اخرى فان هذه الزيادة السريعة فى معدل النمو السكانى ستكـون سببا فى الضغط على المؤسسات الاجتماعيـة المختلفـة والتى ستضطر الى توسيع خدماتها وهذا يتطلب زيادة فى الايدى العاملـة التى لا تتوفر محليا مما يؤدى الى الاعتماد على عناصر اجنبية .

POLITICAL SCIENCE: A CHANGING DISCIPLINE

Political science in the twentieth century has shown a marked development not uncommon to the other areas of the social sciences. The first part of the article discusses political science as a discipline in the four classical stages: the philosophical, the legal, the realist, and the behavioral schools of political science and their individual and joint contributions to the discipline.

The second part of the artical discusses the inter-relationship of political science with other areas of study and specifically with philosophy, morality and religion, law, economics, society, geography, history and psychology - sociology. It points out that while one or more of these could be of some help in political study and analysis, political phenomena have been known to develop and progress independently of any of other areas of knowledge. Nevertheless, these have contributed in the past and still contribute appreciably to the study of political science.

The third part of the article discusses changes in the methodologies used in studying political science, how the changes came about as a result in emphasis, the changes in

the schools of political thought, and the development in available research techniques. The authors discuss the contributions and shortcomings of each of the following methodological approaches: the philosophical, the legalistic, the historical, and finally, the true scientific approach which has raised political science to a social science.

This part of the article warns that, although the said methodologies are presented as historical developments, they are actually different ways of studying political science and not one of them is used now the exclusion of the others.

The final part of the article discusses how universities have organized themselves over the years to teach political science. Most universities accept the following areas of concentration in political science:

Political Theory

Political Behaviour

Comparative Politics

Public Law

Public Administration

International Relations

The article proceeds to name some of the specific course

offerings under each area of concentration and concludes by stressing that the existing inter-relationship between political science and the other disciplines leads to the development of major and minor areas of specialization which, in turn, would lead to a university degree in political science.

In a final note the authors remind their readers that this progress report should not be interpreted as an attempt to give political science a totally independent academic existence since political science is only an administratively designated discipline.

An Abstract of an Article on the CONCEPT OF FOREIGN POLICY: A STUDY OF EFFECTING OR DETERMINING FACTORS

by Dr. Ali Muhammad Shembesh*

International politics consists of the sum of the foreign policies of different states. To be able to understand such Politics and / or policies one should examine the different, and important, policy decisions.

The foreign policy of any state is no longer considered to be exclusively a direct reaction to external stimuli or the result of changing conditions in world politics. It is rather a combination of the former and the internal circumstances of the state. As such, changes in a country's foreign policy may be, in part, a reflection of socio-economic development or the political-institutional changes in the country. Thus, it can be assumed that a combination of different factors

---

* Dr. Ali Muhammad Shembesh had his Masters Degree in Government from the University of Virginia and Obtained his Ph. D. from Emory University. He is now a lecturer in the faculty of Economics and Commerce University of Garyounis.

make a state's foreign policy and, consequently, a change in one of these factors may mean a change in the foreign policy behaviour of the state.

The author of this article discusses four of these factors: geography, economy, public opinion, and the decision makers. The author does not intend this to be a case study, but, rather, attempts to clarify his arguments by giving examples.

Geography has, in the past, been treated as an important factor in determining, or at least influencing, a country's foreign policy. Such treatment is the subject of geopolitics, a subject that studies geography and its influence on the foreign political actions of a country. The author examines some of the theories presented in geopolitics and, in addition, tries to show the importance of the different dimensions of geography such as location, size, topography, and the climate.

The writer also explores the role which the economy plays in effecting the decisions of a country's foreign policy. The assumption is that the economic factor plays a major role in the international relations of any country, for it is usally through its economic means that a country may be able to convince, reward, or punish other countries. Moreover, the economic resources are essential for the

military capability of a state and this, in turn is necessary for national security and an independent policy.

It is usually acceptable to present as a hypothesis that a country with " great conomic capabilities " has more external influence than a country with lesser economic capabilities. what constitutes "great economic capabilities." is, however, the problem. One can select several economic indicators which can be utilized to determine the degree of economic capacity a certain country has in relation to other countries in the world. These indicators include, among other, the gross national product, per capita income, foreign trade, employment, and the overall economic condition of the country.

The third factor discussed in this article is public opinion The public element in general and the impact of public opinion on politics in particular have been the concern of many studies. The writer of this article indicates the significance of the public in foreign policy decision and how this significance can be examined and analyzed.

The influence of public opinion on foreign policy should not imply that public opinion has a direct effect in making foreign policy decisions. However, the public may provide certain constraints on governmental actions and reactions on foreign policy decisions during any period of time.

The fourth factor is the leadership or the decision makers. While study of foreign policy decision makers has been the concern of political science students and foreign policy analysts, they have differed in the kind of emphasis adopted in their analysis.

In studying the leadership factor, one notices the existence of two environments. the operational and the psychological.

The psychological environment is the result of the social and educational background. so any study concerning the decision makers and their role in foreign policy may be divided into three parts: first, the study of socio-educational background of the decision makers; second, the study of the ideologies and political beliefs which the decision makers hold; third, the study of the effect of these ideologies and socio-educational background on the decision making process.

In conclusion, it is important to understand the different factors in the country's foreign policy, for once we comprehend those factors we may be able to understand why certain decisions are taken while others are not. Furthermore, the analyst may then easily predict what kind of action and/or reaction a country is expected to take.

THE USE OF SAMPLING IN AUDITING

Dr. Khalifa Ali Dau *

Due to the expansion of the accounting data to be audited, accountants have to use sampling procedures to save time and money. Two types of sampling are discussed in the Arabic version of this article: judgement sampling and statistical sampling.

Due to the expansion of business firms in both the public and private sectors, accountants in Libya need to use sampling procedures. It is recommended that the Libyan Accounting Institute consider this subject and arrange for a training program in sampling procedures for Libyan accountants.

---

* Assistant Professor Department of Accounting, and Vice Dean, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis Dr Dau holds an M.A.S from the University of Illinois and a Ph. D. from Louisiana State University. He is the Director of the Economic and Business Research Center.

ABSTRACTS

The following abstracts are short synopses of articles appearing in the Arabic part of the Review. They are summarized here for the benefit of those who cannot read Arabic. In a like manner, each major, English or French article is presented as a short résumé in the Arabic section.

FUTURE CITIZEN POPULATION ESTIMATES OF LIBYA BY SEX AND AGE : 1973 - 88

K. Venkatacharya *

INTRODUCTION

Population estimates for the future are very often required in economic, social, and educational planning of any country. Some population projections for Libya were made earlier, including one by the present author (Zaghloul 1970; Venkatacharya 1972). Most of the above projections are based on 1964 Census data. With some of the figures of 1973 census made available, there arises a need to make fresh population projections based on the recent demographic facts. This is the purpose of the present paper.

The previous projections by the author (Venkatacharya, 1972) for Libya were made exclusively using the 1954 and 1964 censuses data, and it is made for the total (citizen plus

---

* Assistant Professor in faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis.

alien) population of Libya as a whole. In the present work we make use of whatever figures of 1973 census are available to date along with the data of two earlier censuses. Further, we also make seperatc projections for citizen and alien populations. The citizen population is obtained by sex and age for the period 1973-88, which is presented in this paper. The projection of alien population, which is not as straight forward as projecting citizen population, is deferred to another paper.

POPULATION GROWTH 1954 - 73

Table (1) shows the intercensal growth rates for the citizen and total populations. The intercensal growth rates for citizen population during 1954-64, and 1964-73 were, respectively, 3.75 and 3.63. Since 1960, when prospects for oil revenues emerged, a number of Libyans who emigrated earlier to neighbouring countries have returned to Libya. Thus, part of the high growth rates of Libyan citizen population is due to the return of the natives. It is estimated that about 59,000 Libyans returned home by 1969, (Mukherji and Kataifi, 1970, p. 8), and about 54,000 between 1954-1963 (Doxiadis and Associates, 1964). If we discount this number, the annual growth rates falls to 3.4. Even this figure is high, partly because of under-enumeration of population in 1954.

Through various indirect analyses, it appears that the true annual growth rate of citizens during 1954-64 could be between 2.8 percent and 3.0 percent. (Venkatacharya, 1972). During 1964-73 it is estimated that 37,788 persons immigrated into Libya. This figure could be an underestimate. If we discount this figure, the annual rate of growth for 1964-73 falls to 3.4 percent. Thus, the true annual rate of growth of citizen population between 1965-73, which is more than 3.0 percent, seems to be greater than the rate of growth for the period 1954-64.

The annual rate of growth of total population during 1964-1973 was 4.33 percent which is much higher than the rate of growth of 3.63 during 1954-64. Most of this increase in the total population is due to the enormous increase in the alien population. In 1964, there were 48,868 aliens in Libya, whereas in 1973, it is estimated to have increased to 202,851,yielding an annual rate of growth of 17.1 percent.

DATA

Five censuses have been taken in Libya in the years 1931. 1936, 1954, 1964, and 1973. The 1931 census was taken on a **de facto** basis, whereas the 1936 census was taken on a **de jure** basis. The last three censuses have been

taken on a **de jure basis.** The citizen and total populations of Libya in all these censuses are shown in Table (1).

Apart from these census data, data from some sample surveys conducted in Libya and vital registration have also been consulted.

SEX-AGE DISTRIBUTION 1954-73

A comparison of the sex-age distributions if Libyan citizen population show some intersting features. In Figures 1 and 2, the percentage age distributions—for three consuses 1954, 1964, and 1973 — are shown for males and females, respectively. The percentages are based on reported population figures and hence involve reporting errors. A study of Figure 1 shows that as we proceed from 1954 to 1973, the proportion of the population in the age groups 0-4, 5-9, and 10-14 steadily increases. For higher age groups, the reverse trend is observed except for some minor irregularities. Also we notice that the irregularities in the trend for age groups higher than 10-14 become less pronounced as we proceed from 1954 census to 1973. Further, the plateau observed for the age groups 15-19, 20-24, and 25-29 in 1954 and 1964 censuses almost disappears in 1973 census. All these factors indicate a considerable im-

Figure 1

Age distribution of Libyan citizen Males from the three censuses 1954, 1964, and 1973.
(Unadjusted)

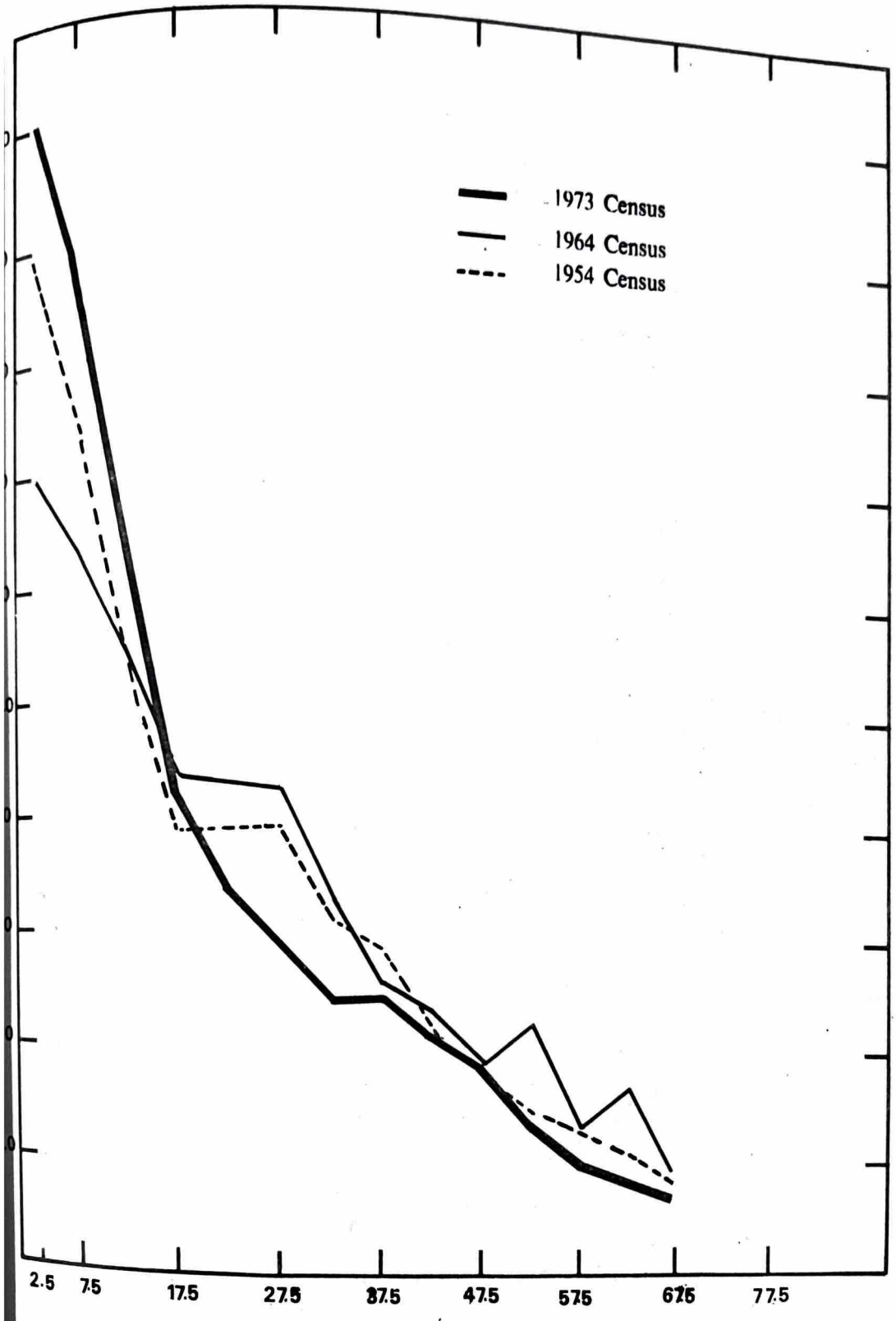

Age in Years (mid Points of five years age groups).

Figure 2

Age distribution of Libyan citizen females from the three censuses 1954, 1964, and 1973. (Unadjusted) .

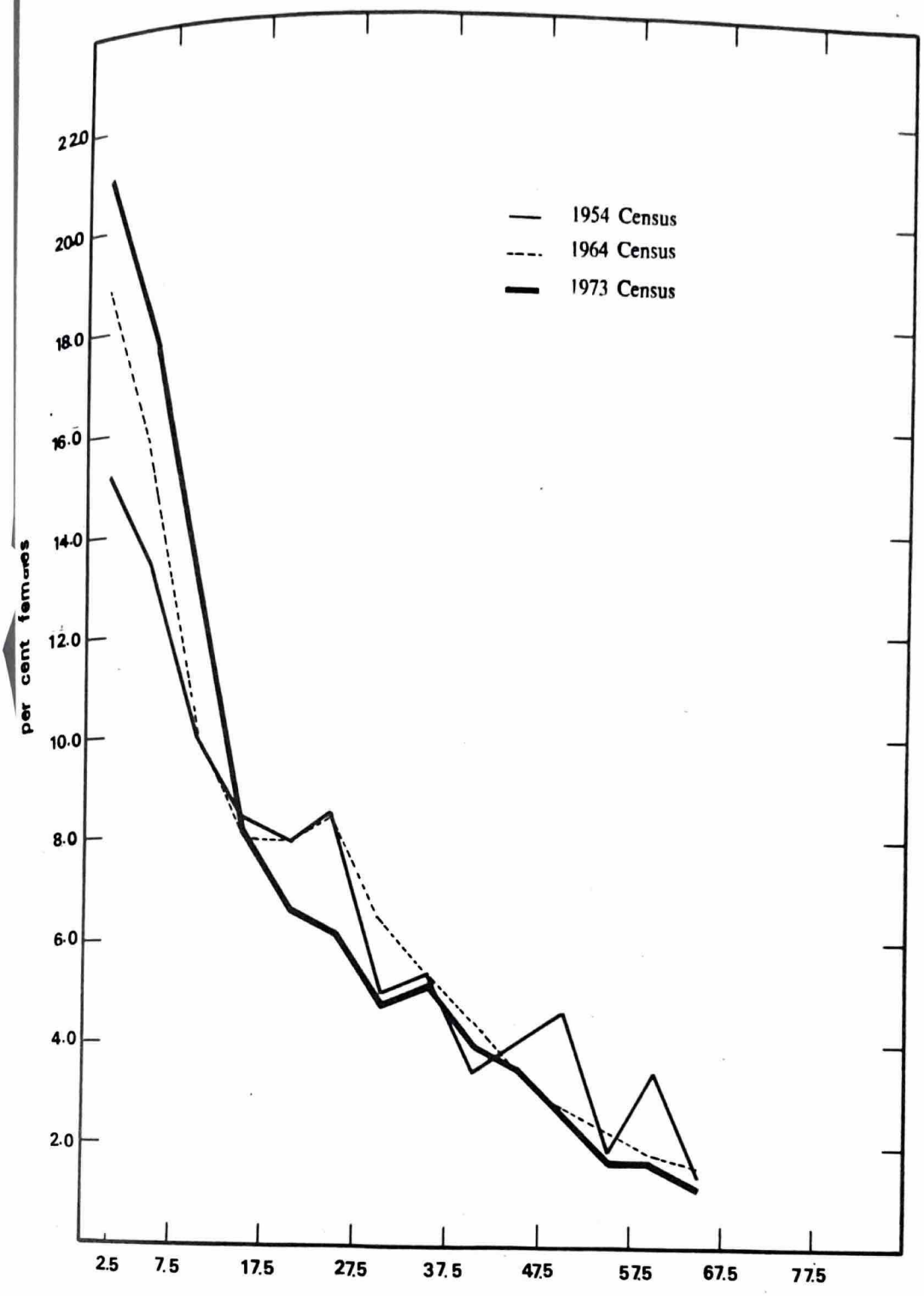

Age in Years (mid Points of five years age groups) .

provement in age reporting as we proceed from the older to recent censuses. The same observations can be made with reference to females (Figure 2.). However, the enormous increase in the proportion of the population in the age groups 0-4 and 5-9 may not solely be due to better reporting and coverage of the censuses but due to an increase in the fertility during 1954-73. It is difficult to find out the contribution of each of these factors.

Table (2) shows the sex-ratio by broad age groups for the three latest censuses. The age pattern of sex-artio did not change. However, the sex-ratio for all ages together tended to decrease converging to a value of 105 in 1973. However, this value is higher than 100 which is the ideal value. Part of this is due to the suspected under-reporting of females.

VITAL RATES 1954-73

Estimates of mortality and fertility rates can be obtained through vital registration records, census reports, and demographic sample survey results. In Libya registered deaths always fall short of the true numbers. Although registered births also provide underestimates, the degree of under-registration is much less. The most important source

for deriving birth and death rates are census data, though there are a number of problems involved in their estimation.

Mortality Rates:

According to vital registration records, the death rate of Libya has declined from 42 per thousand in 1953, to 5 per thousand in 1965. The death rate has certainly declined in Libya since 1953, as a result of better nutrition and medical care but the level indicated above is grossly exaggerated.

Making use of sex-age distribution of the population in three censuses, 1954, 1964, and 1973, it is possible, at least approximately, to derive death rates and also birth rates corresponding to the periods in question. One can use the well-know methods; namely, (i) use of census survival rates, (ii) reverse survival ratio method, and (iii) stable population methods (United Nations, 1967).

The census - survival - ratio - method consists of projecting the population aged 0^+ in 1954 to 10^+ in 1964, using a number of model life tables and choosing a life table which yields a projected population in 1964 close to the observed population in 1964. (United Nations, 1967, pp. 57-61.). The same can be applied for 1964 census data to

compare with 1973 census results. When this method is applied to the 1954 and 1964 adjusted populations, they fail to yield meaningful results. The population projected from 1954 census data to 1964, always fall short of enumerated 1964 census figures even when life tables with expectation as high as 65 years are used. The reasons could be (a) differential reporting in the two censuses, and (b) considerable magnitude of Libyan returnees and immigrants. As no reliable data exists on these factors, adjustments are difficult. When 1964 population is projected to 1974, using South Model Life Tables, level 14 for 1964-69 and level 15 for 1969-73, we were able to reproduce 1973 population reasonably well. This implies that the crude death rate for the period 1964-73, lies in the range of 14.4, which appears to be an underestimate as evident from the other sources. The results of reverse surviving population of 1964 and 1973, are show in Table (3). From this table we notice that the crude death rate for the period 1963-68 is 15 per thousand population which appears to be on the low side. From the same table we notice that the death rate for 1963-68 is about 20 per thousand, which is nearer the true value.

Before using stable population methods to the census age distributions of 1954, 1964, and 1973, one should make

sure whether the conditions necessary for stability are satisfied in the present case. (Vankatacharya, 1972, pp. 10-15.). A look at Figures 1 and 2 cleary illustrates, within the limitations of defective age data, that since 1954 the population of Libya is deviating from stability, though, slowly. The application of stable population methods, along with adjustment for declining mortality for 1954-64, seems reasonable as the conditions for stability were nearly met for citizen population. But, for the period of 1964-73, the results have to be interpreted carefully. Using the cumulative age distributions of 1964 for males and females, annual rate of growth of 2.7% per year for both sexes, and adjusting for recent declines in mortality, death rates of 21 and 16 per thousand were obtained for females and males, respectively. (Zachariah, 1970, p. 302.) The death rate based on males is an underestimate. For the period of 1964-73, using female cumulative age distribution of 1973 census, and using a female annual growth rate of 3.5 percent per year, a death rate of 17 per thousand is obtained. However, if corrections for decline in mortality is applied, the rate is expected to be a little higher than 17.

Besides, evidence from a number of other sources indicate that crude death rate could have decreased from a

level of 35 per thousand to 20 per thousand between 1954 and 1964. A sample survey based on hospital records in Benghazi yielded a crude death rate of 20 per thousand for 1969-70. (Mukherji and Katiafi, 1972).

The infant mortality rate of 400 per thousand live births in 1959 is estimated to have decreased to about 300 per thousand in 1965. (Follmer, 1960.) The decrease in mortality in general, and infant mortality in particular, must have been very significant since 1964. Some estimates put the decrease in the death rate from 20 in 1964, to about 16 in 1973. The infant mortality rate is estimated to have declined from about 300 in 1964 to about 108 in 1973. The life table constructed for Libya based on the mortality experience of 1973 gives male and female $^{o}e_{o}$ of 57.9 and 58.9 years, respectively.

From the various foregoing results, it is probale that mortality level in 1973 can be depicted by level 16 of South Model, which corresponds to a crude death rate of 16 per thousand and an infant mortality rate of 100 per thousand births.

Fertility Rates:

In 1950, crude birth rate for 3,000 settled and semi-nomadic tribesmen near Zawia are estimated to be 56 and

64 per thousand, respectively. (El Shanawany, 1951.) Another study for Benghazi City in 1964, gives an estimate of a birth rate equal to 54 per thousand population. (Divo Institute, 1964). A third study based on hospital records gives an estimate of 45 per thousand for the period 1969-70, (Mukerji and Kataifi, 1970), which is probably an under-estimate. These studies indicate that the level of mortality more or less remained constant during 1950-64.

As mentioned earlier, the application of census survival ratio method to 1954 and 1964 census data does not yield results. However, for the period 1964-73, using South Model level 14 and 15, which more or less reproduced 1973 female population from that of 1964 females, we obtain a stable birth rate of 49.4, which is an underestimate. Many reasons could be advanced, including the causes of non-stability mentioned earlier.

In Table (3) crude birth rates derived from the 1964 and 1973 census sex-age data by reverse survival ratio method are shown. The crude birth rate based on age group 0-4 for 1954-64 was found to be higher than that based on the age group 5-9. This could be due to differential accuracy in age reporting in the two age groups. A value of 48 per thousand for the crude birthrate for 1954-64 seems quite

resonable. The estimate of crude birthrate for the period 1964-73 is about 56 based on the 0-4 age group which also seems quite plausible.

This indicates an increase in the level of birthrate between 1964-73, though the magnitude may not be that accurate. As the age reporting has definitely improved between 1964-73, part of this increase could be due to better reporting of population in the age group 0-4 in 1973, compared to 1964.

Table (4) presents estimates of crude birthrates based or stable population methods. After adjusting for declines in mortality, the crude birthrate for the period of 1954-64 is found to be 43 for males and 48 for females. The latter is more close to the truth. Similar analysis for 1964-73, gives about 54 to 56 per thousand after adjusting for declines in mortality. This estimate also seems quite close to reality.

By applying the observed age specific fertility rates to the provisional female age distribution of 1973, we obtain a crude birthrate of 51 per thousand which seems to be lower than the estimate obtained above. This could be due to underestimation in the fertility rates and/or underestimation of female population by age in 1973.

From the various estimates obtained above for crude birthrate around 1973, a value of about 56 seems reasonable. Also it is probable that the level of fertility is increasing gradually, beginning from a point during 1964-73.

ALIEN AND IMMIGRANT POPULATION 1954-73

After the discovery of oil and consequent rise in economic opportunities, many Libyans who had left Libya earlier returned home. It is estimated that about 59,000 have returned by 1969. (Mukherji and Kataifi, 1972.) During the period of 1964-73, it is estimated that about 37,788 persons have immigrated into Libya. It is likely that the stream of Libyan returnees and immigrants will continue in the future, but their magnnitude will diminish. In the present projection this component is ignored.

ASSUMPTIONS REGARDING TRENDS IN FERTILITY AND MORTALITY: 1973-88

As mentioned earlier the expectation of life for females around 1973 is about 58. In the future, the mortality is further expected to decrease with general improvements in health, sanitation, nutrition, and education. We assume two patterns for fertility and mortality. The levels of mortality and fertility used for the period 1973-88 are shown in

Table (5). future mortality pattern has been assumed to follow that depicted by the South Model Life Tables with expectations of life at birth as those given in Table (5). The mortality differential between males and females assumed in Table (5), following South Model, may not be true with reference to Libya. However, in the absence of any Life Tables for Libya, we use the Model Life Tables. The set M1 gives a higher level of mortality whereas set M2 gives a lower level of mortality.

Future fertility pattern has also been assumed at two levels. The age specific fertility rates for 1973-78, are those observed for Libya in 1973 and they are assumed to remain Constant under F1. Under F2, the above rates are inflated in such a way as to yield a total fertility rate of 10.2 and 11.0 for periods 1978-83 and 1983-88, respectively.

METHODOLOGY

The method of projecting population into future by component method is well known and many works are available which illustrate this method. (United Nations, 1955.) Here only a brief outline of the method is given.

Define S_x^f and S_x^m as the survival ratios of females and males from the age group x (such as 0-4, 5-9, etc.), to the

next five year age group. These survival ratios can be obtained for a given ${}^{o}e_{o}$ from South Model Life Tables (Coale and Demeny, 1966). Let us denote by M_x^{1973} and F_x^{1973} the male and female citizen population of Libya by 1973 census. Let f_x be the age specific fertility rate of women in the age group X. We shall now proceed to obtain M_x^{1978} and F_x^{1978}, the male and female populations after five years:

$$M_x^{1978} = M_{x-1}^{1973} \cdot S_{x-1}^{m} \qquad (1)$$

$$F_x^{1978} = F_{x-1}^{1973} \cdot S_{x-1}^{f} \qquad (2)$$

where X can take values 5-9, 10-14, 15-19, etc., and $x - 1$ means the five year age group preceeding X. For the last age group, namely 75+, we have:

$$M_{75+}^{1978} = M_{70-74}^{1973} \cdot S_{70-74}^{m} + M_{75+} \cdot S_{75+}^{m} \qquad (3)$$

$$F_{75+}^{1978} = F_{70-74}^{1973} \cdot S_{70-74}^{f} + F_{75+} \cdot S_{75+}^{f} \qquad (4)$$

where, $S_{75+} = \frac{T_{80}}{T_{75}}$ where Tis usual life table function. (5)

The population aged 0-4 in 1978 results from the births occurring during the five year period 1973-78. Denoting by B the births, we have:

$$B = 5 \sum_{x} f_x \cdot \tfrac{1}{2} \cdot (F_x^{1973} + F_x^{1978}) \qquad (6)$$

$$x = 15 - 19, 20 - 24, \ldots, 45 - 49.$$

We can split the total births into male and female births:

$$B^m = \frac{104}{204} \times B \qquad (7)$$

$$B^f = \frac{100}{204} \times B \qquad (8)$$

where 104/204 is the proportion of male births assumed for Libya. Thus,

$$M_{0-4} = B^m \cdot S_b^m \qquad (9)$$

$$F_{0-4} = B^f \cdot S_b^f \qquad (10)$$

where S_b^m and S_b^f are the survival ratios of male and female births to age group 0-4.

Equations (1) to (4), (9) and (10) completely specify the population in 1978 by sex and age, starting with the population by sex and age in 1973. The survival ratios are to be taken from the appropriate Life Tables. The method remains the same for the three levels of projections.

It is easy to compute the birth rate and death rate centering at the mid-point of the period 1973-78.

crude birth rate (b) for 1975:

$$= \frac{2}{5} \frac{B}{(\text{Sum of the populations in 1973 and 1978})} \quad (11)$$

crude death rate (b) for 1975:

$$= \frac{2}{5} \frac{B + \text{Population in 1973} - \text{population 1978}}{(\text{Sum of the populations in 1973 and 1978})} \quad (12)$$

Equations (11) and (12) can be used seperately for each sex or for both sexes by appropriately substituting the values of births and populations.

RESULTS:

In the following let us examine the implications of the projected population for Libya.

Table (6) presents the projected citizen bopulation. The female population in 1988 is twice that of 1973, under high assumptions. Also ,the male population and, consequently, total population, get doubled under high assumptions. By 1988, the citizen population is expected to exceed four and a quarter million. This is quite a large rate of growth. Even under the low assumptions, the citizen population is expected to reach nearly four million. From these considerations it appears most likely that the citizen population of Libya, by 1988, will reach the four million mark.

Table (10) show some demographic indices for the projected citizen population. The crude birthrate is found to increase enormously during 1973-88, under high assumptions, as is expected for the fertility is assumed to increase in this case. However, even under the low assumptions, the crude birthrate increases between 1973-88. This is due to changing age structure of the population and the declining mortality. The crude death rate decreases significantly during 1973-88, which is implicit in the assumed Life Tables. The general fertility also show an increasing trend as is to be expected.

The population aged 5-14, which conists of primary school children, almost gets doubled between 1973-88, under the high assumptions. Even under the low assumptions the population exceeds one million. This clearly indicates the pressure that will be brought upon primary school education facilities. Consequently, pressures will be generated even on higher education facilities.

The dependency ratio (population aged 0-14 and 55+/ population 15-54), initially decreases but during the period 1983-88, shows an increasing trend. This is due to changes in the age composition. The dependency of 1.5 is certainly a high value. Though the oil wealth of Libya may be able to

take the economic pressures generated by this high dependency ratio, the consequent pressures on physical amenities and services will be enormous.

TABLE (1)

Enumerated Population and Growth Rate for Libya for Various Census Years.

Date of Census	Enumerated Population		Annual Growth Rate	
	Citizen	Total	Citizen	Total
21 April 1931	654,716	—	—	—
21 April 1936	732,973	—	2.26	—
31 July 1954	1,041,599	1,088,873	1.92	—
31 July 1964	1,515,501	1,564,369	3.75	3.63
July 1973	2,087,983	2,290,734	3.63	4.33

Source:

a Provisional 1973 Census Figures

b General Population Census of Libya, 1954, p. 82; 1964, p. 1.

c Pan (1949), p. 106:

TABLE (2)

Sex Ratio in Libya by Broad Age Groups in the Three Censuses 1954, 1964, and 1973.

Age Group	1954	1964	1973
0 - 14	105.7	106.5	103.3
15 - 24	113.2	105.7	104.0
25 - 34	106.3	102.9	106.1
35 - 44	100.7	111.7	108.6
45 - 54	110.9	113.3	113.1
55 - 64	120.9	125.6	117.4
65 +	108.5	121.9	110.1
ALL AGES	107.9	108.3	105.5

Source:

General Population Censuses of Libya.

a Males for 100 females

b Based on provisional 1973 figures.

TABLE (3)

Crude Birth Rates and Death Rates for the Intercensal Periods 1954-64 and 1964-73 Based on Reverse Survival Ratio Method

Level of Mortality	Sex	$_{o}e_{o}$	Crude Birthrates based on age group. 0-4	5-9	Crude death rates 1968-73	1963-68
			PERIOD 1954-64			
12	M	45.1	48.2	44.9	22.0	20.8
	F	47.5	48.2	45.7	19.8	21.3
	T		48.2	45.2	20.8	21.1
13	M	47.4	47.3	44.0	20.0	19.0
	F	50.0	47.5	46.2	17.4	15.9
	T		47.4	45.1	18.8	17.5
			PERIOD 1964-73			
-a	M	57.9	55.9	57.3	15.5	22.4 b
	F	58.1	57.0	59.0	15.2	20.2
	T		56.4	58.1	15.4	21.4

a Using the provisional Life Table constructed for Libya for 1973 mortality experience.

b For the period 1963-68 Life Tables of level 14 under South Model Life Tables are used.

TABLE (4)

Estimates of Crude Birthrate by Stable Population Techniques (Adjusted and Unadjusted for Mortality Declines in 1954-1964) Using Cumulative Age Distribution of Libya 1964 and Annual Rate of Growth of 0.27 for Both Sexes.

Age	Unadjusted		Adjusted	
	Males	Females	Males	Females
5	48	52	45	49
10	51	57	48	54
15	46	49	47	48
20	38	42	39	43
25	36	40	39	43
30	37	43	41	48
35	37	43	42	48
40	37	44	42	50
Mean of four 39 Middle Values.		45	43	48

Source: Zachiariah, K.C.. 1970, p. 302.

TABLE (5)

Levels of Mortality and Fertility Assumed for The Period 1973-88.

Set	Index of Mortality/Fertility		1973-78	1978-83	1983-88
M 1	Expectation of Life at birth				
	($^{o}e_{o}$)	Male	51.86	55.21	58.57
		Female	55.00	58.75	62.50
M 2	Expectation of Life at birth				...
	($^{o}e_{o}$)	Male	54.1	57.45	61.25
		Female	57.5	61.25	65.00
F 1	Age specific fertility rates				
		15 - 19	168	168	168
		20 - 24	450	450	450
		25 - 34	424	424	424
		35 - 44	182	182	182
		45 - 49	51	51	51
F 2	Age specific fertility rates				
		15 - 19	168	182	196
		20 - 24	450	489	526
		25 - 34	424	460	496
		35 - 49	182	197	213
		45 - 49	51	55	60

TABLE (6)

Projected Citizen Population (all ages)
for The Three Levels of Assumptions.

Population Group	Input Combination	1973	1978	1983	1988
		(Figures in thousands)			
Citizen —					
Male		1102	1321	1651	2156
Female		1044	1267	1598	2096
Total	M2 + F2 (HIGH)	2146	2588	3249	4252
Citizen —					
Male		1102	1308	1624	2108
Female		1044	1254	1570	2051
Total	M1 + F2 (MEDIUM)	2146	2562	3194	4159
Citizen —					
Male		1102	1308	1595	2002
Female		1044	1254	1542	1949
Total	M1 + F1 (LOW)	2146	2562	3137	3951

TABLE (7)

Projected citizen population of Libya by sex and age under the HIGH LEVEL assumptions.

Age Group	1973 M	1973 F	1973 T	1978 M	1978 F	1978 T	1983 M	1983 F	1983 T	1988 M	1988 F	1988 T
					(Figures In Hundreds)							
0 - 4	2415	2339	4754	2669	2603	5271	3753	3655	7408	5486	5325	10812
5 - 9	1908	1847	3754	2307	2240	4578	2578	2521	5099	3665	3576	7241
10 - 14	1365	1320	2685	1887	1828	3714	2288	2224	4512	2563	2509	5071
15 - 19	908	880	1788	1351	1307	2658	1871	1815	3685	2274	2213	4487
20 - 24	715	680	1394	894	869	1762	1334	1294	2628	1854	1802	3656
25 - 29	616	582	1198	701	669	1370	880	858	1738	1320	1283	2602
30 - 34	542	510	1052	604	571	1175	690	660	1349	869	849	1718
35 - 39	507	476	983	529	500	1029	592	563	1154	679	652	1330

45 - 49	393	348	741	449	409	858	476	455	931	502	482	984
50 - 54	297	261	558	372	336	709	429	396	825	457	444	901
55 - 59	227	193	420	275	248	524	348	322	670	404	382	786
60 - 64	177	151	328	203	179	382	249	232	481	318	304	621
65 - 69	149	126	275	150	133	283	174	160	334	217	210	427
70 - 74	126	126	252	114	101	216	117	109	226	139	134	273
75 +	205	185	390	214	214	428	218	224	442	230	244	474
TOTAL	11016	10444	21460	13212	12671	25883	16512	15977	32490	21557	20964	42520

TABLE (8)

Projected citizen population of Libya by sex and age under the MEDIUM LEVEL assumptions.

Age Group	1973 M	1973 F	1973 T	1978 M	1978 F	1978 T	1983 M	1983 F	1983 T	1988 M	1988 F	1988 T
					(Figures In Hundreds)							
0 - 4	2415	2339	4754	2621	2558	5178	3679	3586	7265	5361	5218	10579
5 - 9	1908	1847	3754	2289	2222	4511	2512	2458	4970	3566	3487	7053
10 - 14	1365	1320	2685	1883	1824	3706	2266	2201	4466	2494	2442	4936
15 - 19	908	880	1788	1349	1305	2654	1865	1807	3672	2248	2186	4435
20 - 24	715	680	1394	892	866	1758	1329	1288	2617	1843	1791	3634
25 - 29	616	582	1198	699	667	1366	876	853	1729	1311	1274	2585
30 - 34	542	510	1052	602	570	1172	686	656	1341	862	843	1705

40 - 44	467	420	887	491	464	955	513	488	1001	575	550	1125
45 - 49	393	348	741	448	407	855	473	452	925	497	478	975
50 - 54	297	261	558	371	335	706	426	394	819	452	439	891
55 - 59	227	193	420	274	247	521	345	319	664	399	378	776
60 - 64	177	151	328	202	178	379	246	229	475	313	299	612
65 - 69	149	126	275	148	132	280	171	157	328	212	206	418
70 - 74	126	126	252	113	100	213	114	106	221	135	130	265
75 +	205	185	390	170	168	337	148	149	297	142	146	287
TOTAL	11016	10444	21460	13077	12538	25615	16236	15702	31938	21081	20514	41594

TABLE (9)

Projected citizen population of Libya by sex and age under the LOW LEVEL assumptions.

Age Group	1973 M	1973 F	1973 T	1978 M	1978 F	1978 T	1983 M	1983 F	1983 T	1988 M	1988 F	1988 T
					(Figures In Hundreds)							
0 - 4	2415	2339	4754	2621	2558	5178	3391	3305	6697	4585	4464	9049
5 - 9	1908	1847	3754	2289	2222	4511	2512	2458	4970	3287	3214	6501
10 - 14	1365	1320	2685	1883	1824	3706	2266	2201	4466	2494	2442	4436
15 - 19	908	880	1788	1349	1305	2654	1864	1807	3672	2248	2186	4435
20 - 24	715	680	1394	892	866	1758	1329	1288	2617	1843	1791	3634
25 - 29	616	582	1198	699	667	1366	876	853	1729	1311	1274	2585
30 - 34	542	510	1052	602	570	1172	686	656	1341	862	843	1705

35 - 39	507	476	983	528	498	1026	589	559	1148	673	647	1320
40 - 44	467	420	887	491	464	955	513	488	1001	575	550	1125
45 - 49	393	348	741	448	407	855	473	452	925	497	478	975
50 - 54	297	261	558	371	335	706	426	394	819	452	439	891
55 - 59	227	193	420	274	247	521	345	319	664	399	378	776
60 - 64	177	151	328	202	178	379	246	229	475	313	299	612
65 - 69	149	126	275	148	132	280	171	157	328	212	206	418
70 - 74	126	126	252	113	100	213	114	106	221	135	130	265
75 +	205	185	390	170	168	337	148	149	297	142	146	287
TOTAL	11016	10444	21460	13077	12538	25615	15948	15422	31370	20026	19486	395125

TABLE (10)

Some demographic indices characteristic projected citizen population of Libya.

Index	Level	1973	1978	1983	1988
Crude birth rate*	High		51.3	57.2	63.5
	Low		51.6	53.8	57.1
Crude death rate*	High		14.0	12.0	10.0
	Low		16.3	13.4	11.2
Gross Reproduction	High		4.6	5.0	5.4
Rate *	Low		4.6	4.6	4.6
Net Reproduction	High		3.6	4.1	4.7
Rate *	Low		3.5	3.7	3.9

General Fertility	High		307	332	366
Rate	Low		306	306	313
Population aged	High	643,980	826,160	961,080	1,231,240
5 - 14	Low	643,980	821,690	943,630	1,143,740
Dependency Ratio +	High	1.50	1.47	1.44	1.53
	Low	1.50	1.44	1.35	1.37

✱ All these indices refer to the five year periods, 1973-78, 1978-83, and 1983-88.

+ Defined as $P_{0-14} + P_{55+} / P_{15-54}$

REERENCES

1. Divo Institut. City of Benghazi School Equnpment Program Until 1974. I. Frankfurt 1964.

2. Doxiadis and Associates, Housing in Libya. Ministry of Housing, Tripoli 1964.

3. El Shanawany, M.R., The Organization of the Statistics of Libya. The United Nations Office, Tripoli 1951.

4. Follmer, V.W., Die sanglings-und Kinderster blichkeit und ihre ursachen in eimen entwicklungsland. Deutsche Medizinische wachen Schrift, 45, 1960.

5. Mukherji, S., and Kataifi., "Socio-economic Survey in Benghazi." Dirassat, Libyan Economic and Business Review Vol. 6, (2), pp. 1-82, 1970.

6. Pan Chia-Lin, "The Population of Libya," Pouplation Studies, Vol. 3, pp. 104-108.

7. United Nations, Methods of Estimating Basic Demographic From Incomplete Date, (Manual IV), Population Studies No. 52, 1967.

8. Venkatacharya, K., "Population Projections of Libya: 1964-84," Dirassat, Vol. 8 (2), pp. 1-42, 1972.

9. Zachariah, K.C., "The Demographic Measures of Arab Countries," In: Demographic Measures and Population Growth in Arab Countries, Cairo Demographic Center, Cairo, pp. 115-136. 1970.

10. Zaghloul, S., "Demographic Parameters of Libya", In: Demographic Measures and Population Growth in Arab Countries, Cairo Demographic Center, Cairo, pp. 115-136, 1970.

كلية الاقتصاد والتجارة

DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

SUBSCRIPTION DEPT.
DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS
FACULTY OF ECONOMICS AND COMMERCE
UNIVERSITY OF GARYOUNIS
BENGHAZI,
LIBYAN ARAB REPUBLIC

IN THIS ISSUE

ESTIMATES OF LIBYA BY SEX AND AGE : 1973 — 88

SAMPLING IN AUDITING

An Abstract of an Article on the CONCEPT OF FOREIGN POLICY : A STUDY OF EFFECTING OR DETERMINIG FACTORS

POLITICAL SCIENCE : A. CHAGING DISCIPLINE

ISSUED BI - ANNUALLY BY THE ECONOMIC & BUSINESS RESEARCH CENTER, FACULTY OF ECONOMICS & COMMERCE, UNIVERSITY OF GARYUNIS, BENGHAZI, LIBYA.

SUBSCRIPTION CARD

If interested in DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS, Please fill out and send us this card. Subscription rate is one Libyan Dinar plus postage.

Name .....

Address .....

City ..... State ..... Zip .....

Please enter my Subscription for .....

(number of years). Starting 19 .....

DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL. XI No. 1 1975

IN THIS ISSUE

FUTURE CITIZEN POPULATION ESTIMATES OF LIBYA BY SEX AND AGE : 1973 — 88

THE USE OF SAMPLING IN AUDITING

An Abstract of an Article on the CONCEPT OF FOREIGN POLICY : A STUDY OF EFFECTING OR DETERMINIG FACTORS

POLITICAL SCIENCE : A CHAGING DISCIPLINE

ISSUED BI - ANNUALLY BY THE ECONOMIC & BUSINESS RESEARCH CENTER, FACULTY OF ECONOMICS & COMMERCE, UNIVERSITY OF GARYUNIS, BENGHAZI, LIBYA.

DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editorial Staff

Editor

Khalifa Ali Dau

PH.D

Associate Editors

Mohammed M. El Mekki

M.A , A.C.A

Mailoud J. Hassia

PH.D

Mohammed M. Bugaighis

M. SL

Mohmoud M. Elmansouri

MBA

Editorial Assistant

Nafissa M. Hammali

B.A.

...

Dirasat In Economics and Business is Published biannually by the Center of Economic and Business Research, faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis.

Subscription L.D. 1-000 per year (U.S $ 3.30)

Single Copies 550 Dirhams (U.S$ 1.65)

All mail including books, periodicals, contributions, and subscription, should be addressed to the Editor, Dirasat in Economics and Business, University of Garyounis, Benghazi, Libya.

The views expressed in Dirasat in Economics and Business are those of the individual authors.

All rights reseved

INDEX

- **Introduction** Page
- **Articles**

Future Citizen Population Estimates of Libya by Sex and Age 1973-88. (9)

Dr. Venkatacharya

- **Abstracts**

The Use Of Sampling In Auditing (49)

Dr. Khalifa Ali Dau

The Concept Of Foreign Policy: A Study of Effecting or Determining Factors (51)

Dr. Ali M. Shembesh

Political Science: A Changing Discipline (55)

Dr. Raymand N. Habiby

Dr. Abdel Fatah M. Ismail

Dr. Ali M. Shembesh

Intorduction

This journal is one of the projects of the Center of Economics and Business Research in the Faculty of Economics and Commerce. It is devoted to the publication of research in business and behavioral sciences. It deals with theoretical as well as applied topics that are of interest to the Arab World and mankind in general.

Any comments and/or research are welcome. It is hoped that our journal will function as a communication means among those who are interested in these studies.

The Editor

DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL. XI No. 1 1975

IN THIS ISSUE

FUTURE CITIZEN POPULATION ESTIMATES OF LIBYA BY SEX AND AGE : 1973 — 88

THE USE OF SAMPLING IN AUDITING

An Abstract of an Article on the CONCEPT OF FOREIGN POLICY : A STUDY OF EFFECTING OR DETERMINIG FACTORS

POLITICAL SCIENCE : A. CHAGING DISCIPLINE

ISSUED BI - ANNUALLY BY THE ECONOMIC & BUSINESS RESEARCH CENTER, FACULTY OF ECONOMICS & COMMERCE, UNIVERSITY OF GARYUNIS, BENGHAZI, LIBYA.